

١٣٤٢  
شرح الشافعية



جاری شد



انما لا ينفك من الدنيا  
 انما لا ينفك من الدنيا  
 انما لا ينفك من الدنيا



قد استر ببيت الله المصطفى جبار بر در بنفشه ثلثه روزبه  
 و سر به الباق المدهولبه انفق انموكله مضاعف المدهولبه  
 في شهر ذر الحجه سنه ثمان و سبعين الف و مائتين و تسعين و ثمان  
 الممنه لهنه الله العبد الفقير السعيد محمد المدهولبه انموكله  
 محمد الحسين المدهولبه الفقيه المدهولبه المدهولبه المدهولبه

وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد سئلتني من لا يسعني مخالفتي ان الحق بمقدسي في الامم

## بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن مبد الخيرة والجود وليس في الحقيقة غيره موجود ثم تصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه سلم طيب العرق والعود الموعود يا بعثت في مقام محمود وعلى آله الذين اطاعتوك في  
القيام والنفوذ والركوع والسجود اما بعد فيقول الامام الفاضل والركام الهائل  
افضل المتأخرين في الملة والدين احمد بن الامام السعيد الحسن الجارود ادام الله فضله و  
لذا انت شمس شامسة مصونة عن الكسوف ودرية مبرورة عن الخسوف لما كان كتابه  
الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورع والدين ابو عمر عثمان بن الحاجب  
الله مكانا عليا مع صغر حجمه وجازة نظمه مشتملا على فوايد شريفة وقواعد لطيفة محتويا على  
دقائق الاسرار العربية ومنطويا على المباحث التي هي مفتاح العلوم الادبية ولم يتفق له شرح  
يذكر صاحبها ويخرج من فقه الباب فخره الله بعد لم يكن في شرح عنها المقام فليست في شرح مواضع  
المشاكل من بدور في جملته فكرا وازراعه ومسرة انه لم يبرز من شرح الى هذا الاوان لم  
انزل قلمهم ولا جان ثم اني ارجو من الفضلاء ان يكتب له شرحا يجعل به القاطرة ومعانيه  
يشتق عباراته ومبانيه وكنت انقل بلعل وعسى وصوف وربما وذلك لصعوبة المسئلة وضرورة  
المرافق فخر تسلموا من المعززة الخالفة وكان ذلك مظنة من الله تعالى بالمعونة وحاولت الوصول الى  
حضرت من حفظه الله تعالى باور خط من العلي واتي من الفضلاء العلمية والعملية بالقدح

في التصريف على نحوها ومقدمة في الخط فاجبت سألنا متضرعا ان تنفع بها  
كما تنفع باختمها والله الموفق

الرفيع والمعلو لم يترك في حوز المقام السنية كما لا لا وحسن له قوله من قال لقد ظلت  
سبل العا دنق الخضر طرا بلبان وهو الصالح العظيم والدستور المعظم والسيف  
والقلم سلطان وزراء بني آدم صمد بوان الممالك المنقذ للخلق من المهام والهمم  
وهو لطيف لا وضعية وحقيقة لا اضافية ولا يصح الاله قول من قال انت الوزارة منقذة  
اليه تجردا ذيا لها قيم تكم نطق الاله ولم يحس يصح الله لها ولوراها اصد غيرة لزلت الارض  
زلا لها ولولم تطعم نبات القرب ما قبل الله واعمالها ولا يتبع غير قول القائل خيرا كمشروصا  
ومنك تنال غايات الامانة حلت من المكارم في ذواتها فيها انت كالسبع المشاة فلا زالت  
تغر اليك قطوفها ابداد وان مسد الملة والدين ملجا الافاضل والا عظم في العالمين كهمم  
مغيث للمهوفين معين الملوك والسلاطين محمد بن صاحب العظم والدستور المكرم ازيد ملك  
العالم ما كان مكرمه الا ولها جاز ولا محبة الا وكان بها فائز الملة والدين على ابد ادام  
الله له العزة والرفعة وبسطه التمكين والمعدلة ولا تغله الترفع بها عن الشكر لواهها ولا يور  
الى التمتع بها عن التفكير في الله صانعها فان الشكر ربوط للمزيد والتأمل سبب للتجديد شرعت فيه  
لا ترحل ان شاء الله تعالى يوضحه غاية الايضاح ويعني عن بقية الفروع اغناء الصباح عن الصباح  
بحيث يطلع على ما في الكتب من الخفايا والمزايا يعلم الناطق فيه كم خبايا في زوايا ويشمل على نعمات  
وترويات تملؤها الكتب مما استخرجته بفكر الفانز ونظر الفاصر يعرف الله القادر يقول  
من يترك اسماعه كم ترك الاول للاخر مضاعفا الى ذلك ما يلزم من التعليقات وبوافقه من التنبهات  
متطوطين كشامل ولا يحاز الخلل موقا فيه الكلام على وجهين في المواضع المشكوك من  
الشرح المنسوب الى المصنف منبر الى مواضع النظر منه ومن شرح غيره من الشارحين مستعينا بالله تعالى  
في جميع ذلك خير متعان وعليه التكلان وحسنه وسبله للوصول الى حضرة العلية وسنة السنية  
واذ بها الله تعالى العلوات والادام اقبال القلوب واللسن اليها بالمدح والثناء اذ هو مخففة بنقي  
بقاء الالام والهمم ولا تغفل بمرور الاعوام والشهور فانه ما سبقتر احد في هذا الفن بهذه الطريقة

التصريف علم باصول يعرف بها

ولا فتح احد قبل اتمام هذه الحقيقة فان من رغب في التفتيش الغريبة والتزديدات العجيبة البوعز و  
منقضة حلوة ورة وهو مع تنقيح لهذا الكتاب غاية الشيق وايضا حله غاية التوضيح غير  
بهذا الكتاب بل يحصل ضبط جميع الكتب المصنعة في هذا الباب فمن له سوء الظن فعليه  
المراجعة الى الكتب المصنعة في هذا الفن وان علق في هذا المقال من المدعين فقل فأت يا  
ابن كبت من الصادقين هذا والمرحومين اكابرا الفضلاء وامثال العلماء ان ينظروا ويدين  
الرضي ويصلحوها ان يثروا عليه من النقص والخطا في النقصان لعرف في الخطايا المقترنة  
اسأل الله تعالى الهام الصواب في كل شئ قدير وبالاجابة جدير قوله التصريف علم باصول يعرف  
بها احوال ابنية الكلم الترتيب باعراب لما كان قوله علمت ملا للمقصود وغير المقصود وادقه  
بما خرج من الجرد وخرج بقوله تعرف بها احوال ابنية الكلم سوى التصريف بقوله ليت باعراب  
علم النحو بقائه اى بحث المبنيات والمرويات فانه يقال بهذا الكتاب اعراب القرآن مثلا وان كان  
مستندا على ذكر البناء والاعراب ويشهد له قول المصنف في اول الكتاب ان الحق بمقتضى في  
الاعراب فانه دفع اعراض بعض الناس بحين بانه غير مانع له خول المبنيات فيه وانما قال احوال ابنية  
الكلم ليكون الحجة جامعة لا يخرج عنه حينئذ بعض احكام الادغام نحو انما اضرب بعيرك انما قيدنا ببعض  
لان بعضها داخل في ابنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شرب واذا كان في كلمتين فحينئذ يكون  
واخلاف في الاحوال لانه حال بطر على الكلمتين كل اخر وخرج عنه ايضا بعض احكام التقاء الساكنين مثل  
اضرب الرجل وانما قيدنا ببعض لانه البعض الآخر داخل في ابنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة  
راجع الى ابنية الكلم لا الى احوالها فانه يطلق بكون الهم وفتح القاف في انطلق وخرج ايضا احكام  
الوقف لانه لم يأت راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على زيد وجعفر واسماهما باكون او بالهم  
او بالاسم ليس راجعا الى بناء الكلمة هكذا ذكر في الشروع المنع الى المصنف واورده عليه بعض  
الناس بحين بانه ينبغي ان يقال بعض احكام الوقف ايضا لان بعضها راجع الى ابنية الكلم اي بتصنيف  
الاخر نحو جعفر وفيه نظر لانه قد ذكرنا ان بعض احكام الادغام راجع الى ابنية وهو ما يكون في كلمة واحدة

وبعضها الى احوال الابنية وهو ما يكون في كلتين وهكذا ذكرنا في النقاء الساكنين في اي شيء يفرق بين  
 احوال جعفر اذا وقف عليه بالكون او الزود او بالاشياء او بالتضعيف فجعل بعضها راجعا الى الابنية  
 والبعض الآخر الى احوال الابنية بحكم اذ الوقف بالاشياء مثلا في حاله كالضعيف في حاله اخرى ولا  
 ان يكون التغيير في بعض الصور بالحرف الذي هو في قول بعض ان رحين الاعراب داخل في احوال الابنية  
 العلم لان الابنية يكون ايضا على حال باعتبارها فانه يدل على ما قلنا اذ الاعراب انهم من ان يكون ما كان  
 او بالحروف وفي بعض ما ذكرناه وان كان نظر سندن كره لكن ذكرناه كما ذكرنا متساويهم وادركنا  
 هذا الحق ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكرتم لكن اخل بجزء اخر لانه خرج به معرفة ابنية العلم  
 لانه لا يلزم استناد المعرفة الى المضاف استنادا الى المضاف اليه بل ينبغي ان يكون معلوما قبل ذلك  
 كما حقق في موضعه فيلزم ان لا تكون ابنية العلم من التصريف وهو بمنزلة وجوابه ان يقال ان  
 اريد بابنية العلم مواد وجواهر فلا بأس بخروجها اذ هي من مباحث اللغة وليست من مباحث  
 التصريف فان اريد ما يطرأ على الكلمات من الهميات والاحوال فهي نفس احوال الابنية العلم  
 والاضافة فيه كما في قولهم شجاراك فغير قوله احوال ابنية العلم على هذا التقدير احوال ابنية العلم كما  
 ذكره لكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية العلم هو لا نقاط باعتبار حروفها وحركاتها  
 وسكونها الموضوع لها باعتبار كونها مادة للكلمة وياحوال الابنية هي العوارض التي تلحقها بكل  
 غرض على منفصل كما ذكره بعض الفضلاء في تصريفه واذا كان كذلك فلا يلزم من زيادة قوله احوال  
 لينطبق الحق على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منفردة انما هو علم قوا  
 يعرف احوال الابنية يعرف بها المصراع والامر المغير ذلك على ما سبق فان جميع ذلك  
 راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية يدل عليه قول المصنف فيما بعد واحوال الابنية قد يكون  
 للحاجة الى آخره حيث جعل جميع ذلك من احوال الابنية ويظهر ذلك من هذا التحقيق ان السامعين  
 ان ارادوا بقولهم للاملايد عليه بعض احكام الادغام وبعض احكام النقاء الساكنين حيث قيدوا  
 ببعض ان البعض الآخر راجع الى الابنية ليس من التصريف ولا باسمه بخروجه فهو ليس بمستقيم



وابنية الاسم الاصول ثلاثية واربعية وخماسية وابنية الفعل ثلاثية واربعية

مثلكوا له بالادغام في نحو تريت وفتح الفاء وسكون اللام في نحو انطلق ولا غنى في انه المتصرف  
ارادوا ان ذلك البعض كان داخلا في هذا العلم فزاد قوله احوال ليدخل البعض الآخر فلا يستقيم ايضا  
اذ به التركيب لا يفيد ذلك كما عرفت ان استناد الشيء الى المضاف لا يقتضي الاستناد الى المضاف اليه  
ثمة ريب في العلم ولا يندفع به بما قيل كل اصل يعرف به احوال ابنية العلم لانه ممنوع وايضا يلزم على هذا التقدير  
دخول جميع مباحث اللغة فيه ثم لو وقع في كنه ابنا اذ قائلو بتحقيقات تخالف ما ذكر في الترخ  
المصنف فلا بأس فانما قد سمعنا ان هذا الترخ ليس من تصانيف بل كان قد اولى عليه شيئا مشقة فخرنا  
بالزيادة والنقصان وجعلوا كما نرى وكفاكش به اعلى ذلك النظر الى ان تصانيفه بذات المعنى  
حقيق بان يشيع وانما قال علم باصول في ورد لفظ العلم لان المراد بالاصول الامور الكلية التي ينظر  
على الجزئيات كقولهم اذا اجتمع الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء ودغمت  
الياء ومن عاداتهم انهم يستعملون العلم في الكلليات ثم قال يعرف بها فادور لفظ الموصوف  
لان المراد بالاحوال هنا المواد الجزئية التي تستعمل تلك الاصول فيها كسنة مثلا ومن عاداتهم انهم  
يستعملون المعرفة في الجزئيات واتى بالباء في قوله باصول لان يقال علمه وعلم به قال الله تعالى  
الم يعلم بان الله يرى اوضحة معر الا حاطة فاتي بصلتها فان انفصل الصلة للضمين <sup>بعض</sup>  
الفضلاء ان ههنا حذو فالله عز وجل تقديره وتقديره علم التصريف علم باصول وفيه نظر لان <sup>التصرف</sup>  
علم لعلم خاص كالغفر والتخوف لا حاجة الى هذا التقدير واذا قيل علم التصريف او علم النحو مثلا  
يكون ذلك من باب اضافة العام الى الخاص ولا حاجة ههنا اليه قوله وابنية الاصول ثلاثية واربعية  
وخماسية وابنية الفعل ثلاثية واربعية اعلم ان الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلثة احوال  
حرف مبتدأ بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان  
يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفه كرهوا مقارنتها ففصلوا بينهما فان  
قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايضا ما كان يلزم التناهي مع احدهما قلت لما  
جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يحقق التناهي وجوزوا في الاسم <sup>رابعة</sup>

ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة ويعبر عن الزائد بلفظه  
الامبدل من تاء الافتعال فانه بالتاء

وخاسيا للتوسع ولم يجوزوا شيئا للثلاثية اتم كلمتان اذا اصل كذا ان يكون على ثلثة احواف  
لم يجوزوا في الفعل خاسيا للثمة تضرره ولا ثمة لثمة تضرره ولا ثمة لثمة تضرره ولا ثمة لثمة تضرره  
بدليل ان كان ما قبله فبه كالتاء في الاسم وقد علمت انه مرفوض والمراد بقوله البنية الاسم للممكن الذكر  
يمكن تضرره واستفادته كرجل وفسر لا الاسم المعنى كمن لم يكن ذلك لم يتعزز بالحرف وقوله  
الاصول صفة الابنية وحرف الاصول من قوله وابنية الفعل اذ ذكرها او لا يغني عن التكرار قوله  
ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة عن الاصول لانه لا يخرج عن ان يمتد  
الزائد عن الاصل ولا يمكن ان يوزن بنفسه فوضعوا ذلك لفظ فعل لانه اعم الافعال معتر ويصح  
استعماله في معنى كل فعل نحو فعل النضر وقيل الضرب قال الله تعالى والذين هم للزكاة فاعلون  
اي مذكرون وليس المراد من قولنا يتميز به الزائد عن الاصل ان معرفة الزائد والاصل موقوفة على المقابلة  
بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بالفاء والعين واللام موقوفة على معرفة الاصول لا محالة  
فلو توقفت معرفة الاصول عليها لزم الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوايد بطريق في الطريق  
تقول مثلا الحرف الاصل ما ثبت في تصاريح الكلمة لفظا كبقاء حروف الضرب في متصرفاته اذ  
تقدر كعين قلت وبعث والزائد ما سقط في سقط في بعضها كواو تعود فقد  
ثم اريد تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذ وزن اللفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين  
واللام فهو اصل وما ليس كذلك فزائد وما زاد هو الاصول على الثلثة يعبر عنه بلام ثانية  
ثالثة فيقال وزن جمع فعل ووزن فاعل ووزن فاعل ووزن فاعل ووزن فاعل ووزن فاعل ووزن فاعل  
الزائد بلفظه المبدل من تاء الافتعال فانه بالتاء كقولك في ضارب فاعل وفي مضروب مفعول  
ليس المراد من الزائد ما لو حذف له تاء الكلمة على ما دل عليه وهو فاعل فان الف ضارب فاعل و  
حذفت لم يزل الباقي على اسم الفاعل بل المراد ما ليس بفاء ولا عين ولا لام سواء زيد نحو ايضا ام  
الحروف الكلمة او الحاءا بغير تاء او فاءة لعز زايدها ثم استثنى المبدل من تاء الافتعال فانه يقال  
وزن اضطر وازجر افعل لا افعل ولا افعل اما لبيان الاصل اوله في النقل قوله والا

ولا المكرر للحاق او غيره فانه بما تقدمه وان كان من حروف الزيادة الا يثبت ومن ثم كان  
حلتيت فعليا لا فعليا وسخنون وعشنون فعلول لا فعلول لذلك ولعمد

المكرر للحاق او غيره فانه بما تقدمه وان كان من حروف الزيادة عطف على قوله الا المبدا  
وقوله وان كان من حروف الزيادة تأكيد لما قبله ووجه دلالة على المبالغة والتأكيد عطف  
على مقدر اي يعبر عنه بما تقدمه ان لم يكن من حروف الزيادة وان كان من حروف الزيادة فانه  
سادة جوابه لان زيد عليه على الجواب <sup>عطف</sup> وان لم يكن من حروف الزيادة فانه قد يكون من جنس حروف الكل  
قد يكون من غير جنسها فهو من حروف التثنية فاذا لا تكون زيادة من غير التثنية لا  
تكرر وحروف التثنية قد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير واذا كانت تكريرا اي او غير عالم توزن  
بلفظ الاصل المكرر كان للحاق اولا تا في الحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على  
باب موازن تلك الكلمة في ذلك الباب اصل كخرج في باب فعل مثل فادوا في الزنة  
ان يثبو على ذلك اما في غير الحاق فلست يثبت على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وذلك انهم يكرهون  
اجتماع الحرفين من جنس واحد ولذلك ادغموا عند اجتماع المشدين ولما كرر الحرف علم ان  
غنايتهم بالثاني كهي بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عتبه عن الاول قوله لا يثبت  
قيل هو استثناء من قوله الا المكرر اي يعبر عن المكرر بما قبله الا اذا دل ليل على انهم لم يقصدوا  
التكرار بل قصدوا زيادة هذه الحروف في تفق موافقتها لما قبلها فانه يعبر عنه بلفظه  
المتخصص ان يقال التقدير الا المكرر منها بما في حال كان من كون الحرف من حروف الزيادة اولا  
فصليتها بحرف اولا الامتياز ثبت اي بدليل ال على عدم قصد التكرار فهو استثناء من فرع تصرف  
المحل على الحال قوله ومن ثم كان حلتيت فعليا لا فعليا اي لاجل ان التكرار يقتضي  
زنة للمكرر بما قبله كان حلتيت فعليا لا فعليا وان كان فعليت موجودا كغضبت و  
التاء في حلتيت للحاق بقيد وهو صمغ الانجذان ويقال له بالفارسية انكره قوله و  
سخنون وعشنون فعلول لا فعلول كذلك وهو اول الريح والمطر وعشنون  
راس التهمة فعلول لا فعلول للتكرار المذكور في حلتيت ولعمد فعلول يريد ان فعلولا موجود في  
كلامهم كغضرت وفعلول غير موجود في المحل كما ثبت في كلامهم هو الوم فيكونا ملحقين بغضرت



وسمحون ان صح بالفتح فعلون كمدون وهو محض بالعلم لندور فعلول وهو محض بالعلم لندور  
ضعيف وسمنان فعلان وخرعال نادور وبطنان فعلان

وهو لان من العظم قوله وسمحون ان صح بالفتح ففعلون كمدون وهو مختص بالعلم لندور  
فعلول وهو صغوق وخرنوب ضعيف هذا شروع في بيان قوله لا يشب وهو ما يكون صورته  
صورة المكر ولكن انظم دليل على انه لم يرد به التكرار فلم يعتد بصورته ويوزن بلفظه لا باعتبار  
ما تقدم وذلك مثل سمحون ان صح فتح السين اذ المشهور الضم فان فعلون كمدون وهو  
وزن مختص بالعلم وليس فعلولا لان فعلولا نادور ولم يأت غير صغوق والثاء كالمعجم  
واما خرنوب بفتح الخاء فضعيف والضم بالضم وهو نبت يتداول به وصغوق غير منفرد  
للعلمية والجمعة ذكر ابو منصور في كتاب علمه لبيان المعرب ان صغوق اسم اعجم ويقال  
بنو صغوق لحول بالبياء قال العجاج فهوذا فقدرها الناس الغر في ارمهم على يد يديك والنوء  
آل صغوق واتباع آخره فطبعه وابن عبيد الله هو دار هذا الامر الذي ذكرته من مدرك  
فقدرها الناس ان يتغير ارمهم من فساد الى صلاح بما ترك ونظر في ارمهم ودفع الخوارج  
والتور جمع ثوره وهو التاراي اكلوا من ثمار من قتلت الخوارج من المسلمين فاذا ثبت ان صغوق  
اعجم فلو قال المصنف لعدم فعلول يدل قوله لندور فعلول لكان اولى قوله وسمنان فعلان  
وخرعال نادور لافعال لان فعلالا نادور لم يأت الا خرعاع وهو ناقه بها ضلع وسمنان ماء يعني  
ربيعه غير منصرف للتعريف والزيادة قال الخاسي نحو الاسيل من سمنان متكررا بفتحة  
فيهم المراد الحكم قالوا ليس في الكلام فعال من غير البناء المكر نحو زلزال الاخرعال و  
قهرقار للبحر واما بهرام وشهرام فجميعان قال في الصحاح القهقرى بنى البناء الحج الصليب وكان  
احمد بن يحيى يقول وحده القهقرى وقال ايضا القطل والمصطلن ابن الصاد العباد  
القسطل لغة فيه كانه ممدود منه قوله وبطنان فعلان وقرطاس ضعيف مع انه  
نقيض ظهران لافعلان لوجهين الاول انه ظهران لان ظهران اسم لظاهر انا اسم لظاهر  
المرئس وبطنان لباطنه وظهران فعلوا فعلا بالانفاق اذ لم يتصور فيه التكرار فبطنان كذلك  
حملا للنقيض على النقيض الثاني ان فعلا لا يوجب في كلامهم غير قرطاس بالضم وهو ضعيف ايضا

وفرقطاس ضعيف مع انه يقيض ان كان قلب في الموزون قلبت الزنة مثله كقولك  
في آدرا غفل ويعرف القلب باصبعه كناية بينا مع الثاني وبامثلة اشتقاقه

والفصح الكسر ثم اعلم ان المراد بالشاذ في استعماله ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة <sup>جوده</sup>  
وكثرة كالفقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخر عال والضعيف ما يكون  
في ثبوت كلام كقرطاس بالضم وحاصل الكلام من قوله ويعبر عنها بالفاء الى هنا ان الحروف <sup>التي</sup>  
براد زنتها اما ان يكون اصلية اولافان كانت اصلية فان لم تزد على ثلثة احرف فيعبر عنها بالفاء  
والعين واللام وان زادت فصارت ابدلام ثمانية وثلاثه وان لم تكن اصلية فاما ان يكون مكررة <sup>جوده</sup>  
حيث الصورة اولافان لم تكن مكررة من حيث الصورة فاما ان يكون مبدلة من بناء الافعال  
اولافان كانت مبدلة من بناء الافعال فبالبناء والابلفظها وان كانت مكررة من حيث الصورة  
فاما ان يدل دليل على انهم لم يقصدوا التكرار او ما يدل فيما تقدمه وان دل بلفظه قوله ثم كان  
قلب في الموزون قلبت الزنة مثله كقولك في آدرا غفل لما كان الغرض من وضع الزنة التنبيه على  
الفاء والعين واللام على ترتيبها وعلى الزوايد فلما انفق قلب في الموزون بجعل حرف موضع حرف وجب  
القلب في الزنة ايضا كما في آدرا اصله ادور والواو المضمومة يجوز هنا فصارت ادرا فجعل  
موضع العين قصارا در لانا المهمنين في كلمة ان سكنت الثانية وانفتح ما قبلها وجعلها  
الفاف فقال وزنه اعفل قوله ويعرف القلب باصبعه كناية بينا وهذا شروع في بيان ما يعرف  
القلب هو ستة اوجه الوجه الاول الاصل وهو المصدر فلما قيل في المصدر الثاني علم ان تاء بينا  
فرع ناي بينا بجعل اللام موضع العين فوزنه قلعه يقلع والضميم في اصله المقلوب للالة  
القلب عليه ولللفظ المدلول عليه من سياق الكلام قوله وبامثلة اشتقاقه كالجاه والحاد  
والفتح الوجه الثاني في امثلة اشتقاق المقلوب وهو الكلمات التي علم ان الجميع راجع الى اصل  
واحد كالجاه فان التوجه والمواجهة وجه وجه بهل علم ان اصله وجه نقلت الفاء الى موضع  
العين وكان القياس ان يقال جره بدراوسا كنه لكن حيثما بان تقديم غيرت بالتحريك فانقلب  
الفافوزنه عفل ذكر بعض الفضلاء في شرح نصريف ابن مالك والحاد فان المتوحد والوحدة يدل  
على ان اصله واحد نقل الواو الى موضع اللام ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه وصار الحادو

٤١  
في هذه المحادى والفتى وبصحة كايين في قوله استعماله كآرام وآدر  
وباداء تركه الى همزتين عند التحليل نحو جاء

الماوياء فصار المحادى فوزنه عالف والقى فان مفردة قوس وقولهم قوس الشيخ واستقوسى  
الحنى ورجل متقوس اربعة قوس يدل على ان اصد قوس قدم اللام الى موضع العين كذا مقتضى  
اجتماع الضميتين والواوين فحصل قس وقلبت الواو المتطرفة ياء وفصار قسوى  
فاجتمعت الواو والياء والتبقى كن قلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسر السين  
لتناسب الياء فصار قسما ثم نقل الثقل من الضمة الى الكسرة فعقبوا ضمة الفاء فكرة  
للتابع فحصل قسى فوزنه فليغ قال في الصحاح اذا نسبت اليها قلت قسوى لانها فلوغ  
مغير من فعل فرء اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس نفا ربما من اجتماع  
الواوين ووقع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسوى على قسى كما في قوله وبصحة كايين  
الوجه الثالث صحة المقلوب كايين فانه لما لم ينقلب الياء الفاء لئلا يفتح ما قبلها  
علم ان اصله ينسقل الفاء الى موضع العين فوزنه علف وسخ لي ان القلب اما ان يمنع <sup>الانقلاب</sup>  
اولا واما ما كان فالوجه استواء ناء وبناء مع اليين في الانقلاب وعدمه وجوابه من وجهين  
الاول ان علم الانقلاب موجودا في ناء وبناء على تقدير القلب وعدمه بخلاف ايس والثاني ان  
عدم الانقلاب دليل القلب وللبزيم العكس قوله وبقل استعماله كآرام وآدر الوجه الرابع  
قوله استعمال المقلوب كآرام مع آرام فان آرام لما كان انز استعماله آرام علم ان ناء  
الاصل لان حمل الاكثر على الاصل اول وكذلك آدر وقد اوضحناه والارام جمع ريم وهو نظمي  
الابيض ورجوع هذه الافق الى الاول بناء على انه يمكن في الكل بالاصل لا يضر بحوز اجتماع  
الدليل كمنه على مدلول واحد قوله وباداء تركه الى همزتين عند التحليل نحو جاء الوجه الخامس  
يترك القلب الى اجتماع همزتين وهذا الوجه من التعريف انما يقول التحليل نحو جاء واصل حادى على وزن فاعل  
فاعل اعلال فاض فصام جاء اذ لو لم تقلب الياء همزة فصام جاء و همزتين وهو مستلزم فاعل  
سبويه واصحابه لا بأس باجتماع همزتين اذ يعمل <sup>حينئذ</sup> لا يغيضه الاصول فينقلب الثانية في باداء  
ويعل اعلال فاض والعرض على ما ذهب بسبويه بان لو كان كذلك لكانت الياء المنطوقة منقبة عن الهمزة

او الى منع الصرف بغير علم على الاصح نحو شيئا فانها نفعاء وقال الك في افعال وقال القراء  
اقاد واصلها افعلاء وكذلك المحذوف

وجنبت قياسها ان تصح كما في دلر ومستهزون وربها فانها اذا حفت اجبت الياء على الافصح ولو كان  
لانقلب حاي كذا لك المكان الافصح جاءى ولما لم يزل على ان الياء اصلية وليكون ذلك الاعلى من حيث  
بنقل الياء التزم عين الى موضع اللام واجابون ذلك بان الاسم ان قياسها ان تصح مطلقا على ما  
تفصل وهو ان كان القلب واجبا لاعلال واجب وان كان القلب جائزا لاعلال جائزا  
ولما كان القلب في جاد كان الاعلال ايضا <sup>واجبا</sup> ولم يكن القلب في دار ومستهزون واجبا لم يكن الاعلال  
ايضا واجبا وامرض اصحاب التحليل على شفرة التفصيل اما على قولهم ان كان القلب واجبا لاعلال  
واجب فبانه منقوض بالتمه لان اصل ائمة همزتين وقلب الهمزة الثانية ياء واجب منها مع  
الاعلال غير واجب واما على قولهم ان كان القلب جائزا لاعلال جائزا فبانه منقوض بخطبة  
فان قلب الهمزة في ياء جازع مع محراب الدعام بعد القلب اجاب الله صاحب انا من الاول فبان  
غير وادلان اصل ائمة في ارادة الدعام نقلوا حركة الهم الى الهمزة ثم قلب الهمزة ياء <sup>في</sup>  
الياء عارضه والحركة العارضة غير معتبر بها في اصل قولهم احس الله ولواهم فانهم لم يقلبو الياء  
والواو الفاء واما عن الثاني فكذلك لا يزل في مقتضى قلب الهمزة في خطبة ياء الارادة الاوفا  
فكيف يكون القلب من غير الدعام فان الدعام ثم حذروا تخفيفها فثبت ان ما عثر ضروا به على  
مذهب بسبويه مدفوع عنه فوجب المصير اليه اذا القلب خلاف الاصل ونقل عن ابى علي انه كان يقول  
التحليل لما يلزم على مذهب بسبويه من اعلايين قلب العين همزة والدم ياء واذا كانوا قد قلبوا في هناك  
مع انه ليس فيه اجتماع همزتين ومع انهم لم يقلبوا لما جمعوا على الكلمة اعلايين فهم بان قلبوا فيها <sup>لهم</sup>  
يقلبوا الزمهم اعلال او كما قوله او الى منع الصرف بغير علم على الاصح نحو شيئا فانها نفعاء وقال الك  
افعال وقال القراء افعاء واصلها افعلاء هذا هو ال <sup>القلب</sup> دس اي يعرف القلب فهم بانه لو لم يقدر له <sup>القلب</sup>  
على الاصح الى منع الصرف من غير علم فانه لو لم يقدر القلب في شيئا يلزم احد المذهبين كما سذكره و  
الاصح منها مذهب الك في منع الصرف بغير علم كما اشار اليه المصنف في شرح المفصل وينبغي لك  
ههنا ان تعرف ما ذكره النسخ المصوب الى المصنف من ان قوله على الاصح بقوله باو <sup>فقط</sup> هو متعلق

في غير هذا الموضع  
ان



كقولك نرفع الان تين فيها اصل وينقسم الى صحيح ومعتل ما فيه حرف علة والصحيح  
جلا والاعتل بالفاء مثال وبالعين اجوف وذو الشلثة وباللام منقوص وذو الاربعة وبالهمزة والسين

بقوله يعرف اي يعرف القلب بهذا الطريق ايضا على الاصح لكن ذكرناه اول اول لان ترك القلب  
فيه مطلق لا يورد الى منع الصرف من غير علم بل الازم حينئذ احد المذهبين فلو لم يعلق قوله  
على الاصح بقوله ما ذكر كيف يصح الحكم باذا ترك القلب منع الصرف من غير علم على التعيين فتأمل  
ثم اعلم ان في اشتدادها ب احد ما ذهب اليه سبويه وهو ان اصلها شياء على وزن فعلاء كتركها  
والاجتماع هزتين بينهما الف فقلبو الهمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا شياء بوزن فعلاء  
وقال الكسائي وزنها افعال للفعلاء بجمع على افعال كقول واقوال وقال الفراء اصلها شياء على  
وزن افعلاء وقال ان شياء في الاصل شئ على وزن فيعل ثم خفف كما خفف بين وميت  
ثم جمع على افعلاء كما يقاين وامبأ ثم حذف الهمزة التي هي الهمزة كراهية اجتماع الهمزتين من بينهما  
الف فحذفها انما هو سبويه او لا بل لم يخالف الظاهر الا حرم وهو ان الفاء والقلب معاً  
نابت في لغتهم في استئثار كثيرة ويزن الكسائي في الفة الظاهر وجين الاول مع الصرف غير علم  
والثاني جمعت على افعال لان الجمع على افعال يوزن الفاء مخالفه الهمزة في الاربعة  
لو كان اصل شئ شيئاً لكان الاصل شئ يعاكز الاربعة ان بينا الكسائي بين وميتا كراهية  
والثاني ان حذف الهمزة في مثلها غير جائز لانه لا قياس يورده الجواز حذف الهمزة او الاجتماع هزتين  
في الف والثلثة تصغير على اشياء فلو كانت افعلاء لكانت جمع كثره لوجب ردنا الى المفرد  
عند التصغير اذ ليس بها جمع القلة والرابع انها تجمع على افعال وافعلاء لا تجمع على افعال ولا  
بلزم بسبويه شيء من ذلك لان منع الصرف لاجل الف التانيث والتصغير على اشياء لا ينافي جمع الجمع  
وجمعها على افعال ولذا ناسم على فعلاء بجمع على فعلاء كصوار ومجلا قال في الصحاح اصلان در  
ابن سر قنب الهمزة تامة فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسط وثابتت الاخيرة الفاء ولبدت  
من الاول واذا قوله وكذلك الحذف كقولك في قاض فاع الا ان يبين فيها الاصل وينقسم الى صحيح  
ومعتل فالمعتل ما فيه حرف علة والصحيح بخلافه فالمعتل بالفاء مثال وبالعين اجوف وذو  
وباللام منقوص وذو الاربعة وبالفاء والعين او العين والهمزة لفيف معرون وبالفاء والهمزة لفيف معرون

منها المعنى

او العين واللام لعفيف مقرون والفاء واللام لعفيف مخروق وللاسم الثلاثي المجرى عشرة ابنية

وكذلك القلب المحذف في انه يوزن باعتبار ما صار اليه فيقال في قاض فاج الا اذا اريد  
البيان في المكتوب المحذوف بان يقال صدركذا فيقال وزن <sup>في الاصل</sup> ~~الذي~~ فاعل ووزن قاض  
فاعل وينقسم التنقسم الابنية الى صحيح ومعتل لانه اما ان يكون حرف من الحروف الاصول حرف <sup>على</sup>  
اولا واف <sup>م</sup> المعتلات سبعة لانه اما ان يتعد فيه حرف العلة او لا فان لم يتعد فاما ان يكون  
فاد او عيناً او لا فان كان فاد يسمى مثالا للمثلية الصحيح في الصحة وان كان عيناً يسمى  
اجزافاً لان اعتداله في وسط الحروف ووزن الثلاث لكون ما فيه على ثلثة احرف اذا اخبرت  
عن نفسك وان كان لاما يسمى ناقصاً لنقصانه عن قبول بعض الاعراب ووزن الاربعة  
لكونه على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك فانه لما صار الى الجوف الى ثلثة احرف فاعل <sup>قص</sup>  
اولى لكون حرف العلة في الاخر الذي هو محل التغير فكانه خالف ذلك الاصل فسمى باسم مشتق  
والا بر الصيغ نحو ضرب لانه على الاصل وسم عن المنافي وان تعد فيه حرف العلة فاما ان  
اشين او اكثر فان كان اكثر فهو كواو ويأى لاسمي الحرفين ولم يذكر المصنف لقلته والعلم  
بكن اكثر فاما ان يكون متفرقا او بقرنا فان افرقا نيس لعيفا مرفوقا لا لتعاق في حرفي العلة  
فيه واقرناهما وان اقرنا فاما ان يكون في الفاء والعين كويل ولوم والابنية منه فعل او في  
العين واللام كسوى ويسمى لعيفا مقروناً لا لتعاق في حرفي العلة فيه مع الاقران قوله <sup>اللام</sup>  
الثلاثي المجرى قدم الثلاثي المجرى لكونه اكثر استعمالاً واخف وانما تقتضي القسمة اثنا عشر لانه  
الفاء يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً والعين مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً واللام كذا واللام <sup>محل</sup>  
الاعراب لا تقسم الدوزان باعتباره والحاصل من ضرب ثلثته في الاربعة اثني عشر سقط فاعل  
وفعل يضم الفاء وكر العين وبالعكس استحقاقاً للتفضل فيهما من الضمة الى الكسرة وبالعكس لانها  
حركات ثقلية متباينتان في المخرج لكن الاول اخف لان فيه انشعافاً لا في الثاني لانه لا ثقل وهو الضم  
للاحتياج فيه الى حركة العضلين الى مادونه في الثقل وهو الكسرة لا يحتاج فيه الى تحريك  
عضلة واحدة وعلم من ان الفتح اخف منها اذا احتاج فيه الى تحريك العضلة ولذا اوضحوا

والقمة بقصر انتهى عن سقط منها فعل وتعل استنقلا وجعل التل ينقولا والحبك ان ثبت فقط  
التعنين في حرفي الكلمة وهو قلش فمن كيف عصف جبر عن بيل قفل صر عنق وقدر وبعض البعض

البناء الاول في الفعل عند الاحتياج واما نحو يضرب وان كان فيه انتقال من الكسر فلا  
الضم فلم يعيابه لئن الضم في معرض الزوال بالناسب اليه لم يزم واورد على البناء الاول التل  
واجب بانه اسم قبيلة فهو الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لا في الاسود الدلا وان  
انه اسم له وية شبيهة بانه اسم كازم بعضهم في قول كعب بن مالك يصف جيش  
الى سفيان حين غزا المدينة جاءوا بجيش بوقيس عرسه ما كان الا كعرس التل  
فلم لا يجوز ان يكون منقولا من الفعل ايضا لانه لكته ذ واورد على البناء الثاني  
الحبك بكرة الفاء وضم العين وجوابه منع بونه بالكسرين او الضميتين وان ثبت هو  
محمول على التداخل فان المتكلم لما لفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها  
تلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية والحبك لم يترك كل شيء كارتيل والماء اذا رث  
بما الترخي وانما قال في حرفي الكلمة لان التداخل يكون في كل من ابغى وهذا اكثر كما قالوا  
قنطريق مثل ضرب يضرب وقنطريق مثل علم يعلم ثم لما قالوا قنطريق بالكر  
او بالفتح فيها علم ان الماخر من اصددها والمضارع من الاخر فان قيل جاء رثم ووعى لغة  
في فعل واجب بانها من الاجناس المنقولة من الافعال كشوة وتبشر لطيرين قال  
الاصمعي انما سمى ثوقا لانه يداخيلها من الشجرة ثم يفرخ فيها ثم يداخيلها بالفتح  
الفاء مع الاربعة في العين ثم بالكسرة مع الثلاثة ثم بالمضموم كذلك سقطا في النقل  
من الضمة الى الكسرة وعكسه لانه وذكرا لكل واحد من الاسماء ونحن نذكر من الصفات  
علم ذلك الترتيب بهر صتب ويطل وحذر وطع من طمع يطع فهو طيع وطع وصغر  
وريم الر منفرد ويلد اي ضم ومروكع الرثم ووسع يقال فقرة مرسع الاربعة قوله  
وقد يرد الزحور و بعض هذه الاوران الى البعض ففعل ان كان ثانيا حرف حلق فخذ  
يجوز فيه سكن العين مع فتح الفاء للمخفة ومع كسرة لتقل كسر الحاء اليه وخذ بكسرين







و نحو قفل نحو فيه قفل على راء لمجرس ويسر والبرحة جمع درج و برن و درهم و لوط و  
الاخفش نحو خرب و اما نحو جندله و غلب فتموال الحركات حملها على باب جنادل و ملايط

وقوله ولانث لهما اشارة الى انه لم يوجد في الخارج منها غيرهما وبعضهم يقول لهما  
انه لم يجد السكن العين في شئ مما جاء على فعل الا ايل ويلز بمجرنا جاء على فعل كثير <sup>اللفظ</sup>  
لكن لم يجد السكن العين في شئ منها غير الابل والبلز وذلك لان المصنف حكم في الحكم  
لما وضع الباء بانه من التداخل ولولم يثبت الحكم كسرتين عنده كيف يمكن الحكم بالتداخل  
بينهما والتخفيف الذي روي بعضهم تكلف فتعين الحمل على ما ذكرناه وهذا ايضا  
ضعيف لانه لو كان المراد ذلك لتناقض كلام المصنف فان قوله ونحو ايل ويلز يجوز فيه  
ايل ويلز نصريح بان كل ما كان على فعل كسرتين يجوز فيه السكن وقوله ولانث لهما  
على هذا التفسير يدل على انه لا يجوز السكن الا في ايل ويلز ومن اجل هذا التناقض بين قول  
بره على التفسير الذي ذكرناه اولاً لان حاصله انه بين ان كل ما كان على فعل كسرتين  
يجوز فيه السكن ثم انث راء انه لم يجد على فعل اللفظان وهذا الالف وفيه كما عرفت  
وايضاً كلما جاء كسرتين على زعم هذا القائل كالابط والحيك واليد يجوز فيه السكن فكيف  
يصح هذا الحكم واما حكم المصنف بالتداخل فبناء على اللغة الغير الفصحى <sup>كثيرة</sup> وهي الحكيم  
فان قلت ما تريد بالفصحى وما يبي شئ يعلم انه غير فصيح وغير فصيح قلت المراد الفصحى  
فان الفصحى فبان راجع الى المعنى وهو مخلص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ  
وهو ان يكون اللفظ على اللغة الفصحى الموقوف بعبرتهم اذ هو استعمالهم الكثر وانت لو  
تصفت كلامهم صفحة بعد صفحة واستقرت كتبهم وقابلت ورقه لا تجد تجد الحكيم  
الا قليلاً وتجد بالضمين كثير اقولك ونحو قفل ونحو قفل بالكون يجوز فيه قفل بالضم لمجرس  
ويسر بالضم في غير ذلك بالكون فان الضم فرع الكون فيها لقلة الاستعمال بالضم وكثرة  
بالكون والاكثرون لا يجوزون ذلك لانه لا يصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز ان يكون  
التكون في غير ذلك بالاصالة وكان الاخفش استعمالاً قوله ولا ياب القياس يقتضي ان يكون  
للراء المجرس فقامت وارجون بناء اذ هو الحاصل من ضرب اثنا عشر في الاربعة النثر احوال  
اللام لا يورث لكن لم يات الا ما ذكره للاختصار في المحقق النهر الصغير والربيع الزينة والبرق

ما في الزيادة من جعله في غير محله و قد قيل في غير محله و قد قيل في غير محله  
و قد قيل في غير محله و قد قيل في غير محله

عقب الابد والخطا يعان فيه الكتب و اشبه من الصفة سلب المطول و قد قيل للمحقق  
و جرح المطول من مبلغ الكول و سلب المطول المستد و اعلم ان في ثبوت فعل الفاعل و قد قيل  
بحسب الادب ما عوب و قيل انما يكون رابعيا ان قلنا باصالة الهاء وان قلنا بزيادة الهاء كما هو  
ابي الحسن فلا يحقق ذلك في ذر الزيادة ان شاء الله تعالى قوله و زاد الاحق اي اختلف  
بناء و فعل بفهم الفاء و فتح الهم فائدة الاحق و رد و جرح بالفتح الدال النوع من الجراد و  
بر و به الصم فهو كثر و و ر و العراء طليا و رقا بفهم الهم و الفاء و قال ابو علي هو موب و  
بقية لانهم يقولون ما لي عنه غند و اي بد و الدال الثانية للماق و الدال و الجوب الدوام فوجوب  
ليكون للحقابه و انهم ذكر المصنف في ابدال العين انه مع علب لمحافظة الالحاق و هذا بدل على  
واما جرح الدال في جارة او علب لقطعهم الغم فناد و قد قيل و بال استقرأ انه لا يوجد كلمة فيها  
اربع حركات متواليات فلذلك قيل الاصل جناد و علباط فهو من زيد الراء و كذلك  
للبن الخاثر مقصور عن زيادة قوله و للمماشي الخماسي المجر و اربعة ابيه و القصة تقتضيه و اثنين  
و تعين سقط البواقي للاستعمال الفرطع الشخ القليل و الجحش العجز و القصة الابل الضخم  
و اشبه الصفة بهر حل لواسع المخطو و جرح حل لابل ضخم و قيل للافتوان العظيم و  
جبعث للشديد و للمزيد فيم الثلاثي و الراء اربعة كثيرة اذ يكون الزيادة واحدة او اثنين او ثلاثا  
او اربعا و ما قبل الفاء او بين الفاء و العين او بين العين و الهم او بعد الهم و كل ما  
منفردة او جمعة فلا يليق ذكرنا في هذا المختصر فلذلك ترك المصنف و من الخماسي لم يجر الا  
عسوط للعطاية و يقال له بالفارسية كد يأس و خرسيل للباطل و قرطوبوس للدهاية و قيعري  
للابل القوى و الف ليس للتأنيب لما حقه تانيث آخر و لا لما في الزيادة على الثانية و قد قيل  
اذ ليس اصل مداسي فلحقه به فمكة الكلمة و اما ما بينا و ما بينا معقول الدخلة و قد قيل  
كثير الف كتاب لانها على الثانية هكذا ذكر في شرح الماوراء و يظهر لك من هذا ان ما ذكره الصحاح  
ان الف قيعري لالحاق بناء الخمسة ببناء ستة غير صحيح و قد قيل هو المور القديمة و اما قال  
الان لا ان الف ليس بقولون النون اصله فيكون للمزيد الخماس و بعضهم يقول النون زائدة فهو  
الراء و استدلال على الاول بانه اذا ترد في حرف بين ان تكون اصلها او زائدة فالاصل الاصغر و هو  
بانه اذا ترد وجه اللفظ بين ذين اصحابها على تقدير اصاله حرف و انما كانا تقدير زائدة و هي منهما لم يوجب  
اثنين فاحل على الزيادة اولى اجيب عنه لوجهين الاول ان ذلك فيما يكون فيه الزيادة و الخامس لم يكن فيه الزيادة  
و انما في انه قد ثبت عسوط فقولنا

فمكة الكلمة و اما ما بينا و ما بينا معقول الدخلة و قد قيل هو المور القديمة و اما قال

و ليس به









بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فصل السيف في الفاني  
وغيره في الدنيا من مقدار

این کتاب در کتابخانه عمومی مسجد جامع اصفهان موجود است

كرمه وسعة قلوبهم جعل غيره له من الأقداس مثل فيه بما في قدره من كرمه وجاهه  
 قوله وباب الخالية بني على فحالة أفعله بغير ما بالخالية ما يذكر كبد الخالعة مسند إلى الباب  
 أي المصنف بيان العلة في الفعل الذي جاء به الخالعة على الأخرى فإذا قلت كرمي  
 اقتضى أن يكون غيرك البك أتم مثل ما كان منك إليه فإن علبته في الكرم والبر  
 بجاهه فبسته على فعل نفع العين للكرة ما فيه ثم خصوصاً من الواجب بالرد إليه ما كان  
 عيناً من عينه منزهة وإن كان من غير هذا الباب نحو كرمي فكمشة كرمي  
 فأكرمه وصار بني فعرشته لغيري فأخرته فهذا قد ضربت ضرباً  
 ولكنك علبته في القرب والمجدان لا تكون أخريته ولا فركب ولكنك أكرمته  
 غير كما لعلة **والفعل** وكذا البواتي وإنما فعلنا ذلك لأن الفعل  
 معنى الخالية قد جاء كثيراً من هذا الباب نحو الكبير وهو العلة بالكثر  
 والكثير وهو العلة بالثرة والقر وهو العلة بالثارة ففعلوا من غير  
 ذلك الباب الغية إليه ليدل على المراد الموضوع العلة له ثم استغنى عن هذه  
 القاعدة ففعل القار وأوياً كان أو بابتداءً ففعلت سيرفانه لا ينقل إلى أصل  
 بالضم لليلين من خلاف لغتهم أذ لم يجر منه قال مصمم العين ففعل وأعدت  
 ففعلته أعدته وياسرني ففعلته يسره ومقتل العين أو اللام الياسي  
 فانه لا ينقل إلى الفعل بالضم بل سمي على السسر ففعل باليعي ففعلت يسره ورامني  
 ففعلته أرميته أذ لم يجر الجوف أيضاً يجر من الفعل بالضم لأنك لم تصمت  
 العين لأنقلت الياء وأما فلبس بذات الواو وعلى هذا جعل الجوهري  
 قول جرير فالبس طالعاً لبس كما سمي ففعلت عليك ففعلت الليل والنهار أي  
 أن الشمس غلبت نجوم الليل والنهار كما يجوز أن ينقلب نجوم الليل كما سمي  
 أي أنهم لم يفسد الجود والقر لعدم من يركب ويقل يريد الواو التي بمنزلة أي الشمس  
 يجرى والجود والقر ثم هذا هو هذا المعنى وهو أن الشمس والكمر ففعلت فوق الخلق ففعلته  
 ففعلته أشعره ما يقع لا يستحق فوق الخلق وهو غير مستقيم لبس في العلم في مثل  
 حال ما يزيد على ما عرفت ففعلته أشعره وفافرة ففعلته ففعلته بالضم ففعلته بالضم  
 أعادته ففعلته وهو الفعل إلى الفعل بالضم الذي لا يدره إلا عدة قد ثبت

فی دُکُم

کتابخانه



[illegible][illegible]

فَوَلِّ وَفَعِّلَ م

بكر العين ١٢

والمحفوم

طابع حلیفہ پاکستان  
دھرت و طوطہ

v وانما لم يحدهما من افعال الطبيعة

خاتمه







والأول في باب ما وجدته في السلب في المشككة وفي قول في قوله وأقلته وقيل لا يكسر على نحو غلقت وقطعت وبطلت وطوت وكوت الأبل والبقية في قوله في  
 في قوله والسلب في جلدت البعير وقوته وفي قول في قوله وزيلته

عليها إلى الوجود الشيء على الصفة ومعناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة  
 مشتقة من أصل ذلك المفعول في تلك الصفة في محقق الفاعل كان أصل الفعل  
 لازماً في الجملة إلى وجدته بخلافه في مفعول المفعول أن كان متوقفاً على وجدته  
 إلى وجدته محمداً له والسلب إلى السلب الفاعل عن المفعول أصل الفعل  
 نحو المشككة أي أزلت شكايته وقد يكون معنى قول في قوله السبع أقلته  
 وفعل للكثرة وهو ما في القول في حوت وطوت وفي الفاعل نحو موت  
 الأبل أو في المفعول في غلقت الأبواب فإن قد يكون ذلك التفسير في قول  
 فذلك كما موتت الشاة لثمة واحدة خطأ ولأن هذا القول لا يتفق بكثرة  
 بالنسبة إلى الشاة ولا يتفق بكثرة ما هي واحدة وليس مفعول أي المشككة  
 ويتبع أن تعلم أن هذا بخلاف قولك قطوت الثوب فإن ذلك سائر  
 كان الفاعل واحد ذكره المصنف في شرح المفضل قال في قوله  
 والاقبال والواجد لم يرد به إلا ما يتفق فيه بكثرة المفعول أي التفسير  
 في الفاعل هو المصحح وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف أن الفاعل كان  
 لازماً في التفسير فاعلم وهذا على إطلاقه غير صحيح لأنه قد يكون التفسير  
 في القول دون الفاعل نحو حوت وطوت وقد يكون في الفاعل نحو  
 موت الأبل فذكر فيه أي أنه كان متوقفاً في التفسير في مفعول  
 في مفعول كقولك غلقت الأبواب وزاد عليه بعض أن رجوع  
 إلى المراد بكثرة المفعول لا يستلزم غلقت المفعول لا إذا كان المفعول  
 جماعاً لو كان واحداً وغلقت حرات كثيرة لم يستلزم الاغلق بالضعف  
 إلا على سبيل المجاز وهذا لفظاً هو ما ذكره المصنف في شرح المفضل  
 وللتقدير قد عرفت معناه وإنما فضل قوله في قوله لأنه في قوله  
 في أنه لم يصير فاعلاً للمفعول المشتق هو منه وإنما جعله منسوباً إليه  
 إذ معنى في قوله قلت له يا فاسق النسبة إلى الفسق ليس معناه  
 في قوله فاسقاً والسلب في جلدت البعير أي أزلت جلده  
 أي أزلت قراذه وزيلته وزيلته معنى أي قزقه وقاعله

والأول في باب ما وجدته في السلب في المشككة وفي قول في قوله وأقلته وقيل لا يكسر على نحو غلقت وقطعت وبطلت وطوت وكوت الأبل والبقية في قوله في

المفصل

لن









المراد من هذه المسئلة انية في تخرج واخرج وقت حدوثه المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي فان كان مجردا عن كل حكم لم يكن حبيسه او حركته او نعت ان كان اوله حرف  
من حروف العت وقتها ياتي به حشر

حركات تروا في كلمة واحدة سكنوا الثاني لان الساكنة الاولى هي الساكنة الفعل  
والرابع لا تنفع الا بزيادة باب كى وهو جوب فتح او لا يفتح الا فاعلم يقبل بالعين  
المرفوع من الساكن الثالث ايضا لان الرابع قد يكون للاتصال بالعين المرفوع فيلام  
التفادى الساكنين ثم مثل ما بين احدهما متقد وهو وجوبه والثاني للام وهو وجوبه  
يقال ورج الرجل اي طار راسه ولم يات من الزيادة اربع الا انية قد خرج يقال  
وجوبه قد خرج واخرج يقال وجوبه ~~الاول~~ اي ردتها فارند  
نفسا الى العين واخرج واخرج يقال اخرج الرجل اذا اخرجته فشره  
فوله المضارع ذكر هذا المضارع في التحويلات واما الى انما ياتي شئ محيل ثم  
ان الماض ان كان مجردا متوق العين فصار مكنو العين كخوف بغير  
معنوم العين كخوف بغير لانه لما خاف من الماض والمضارع راجعا الى العت  
فقط كما خذف وكه العين اذ هو الميزان ثم المطابقة في متوق العين في الماضي  
ومكنو في الماضي ثم من المطابقة في متوق العين في الماضي ومعنومها في الماضي اذ  
المطابقة من العت والكسر اعظم من المطابقة بين العت والهم اذا التقية على وجه  
سكنية والفتحة بينهما فلعل المصنف قد ذكر مكنو العين في المضارع على معنومها  
لذلك وقد يكون متوق العين بشرط ان يكون عينه اوله من حروف الخلق  
فحسب ان وضع لا تشقال حرف الخلق والمطابقة لا يفتح عين المضارع فيه الا  
حرف الخلق لان كل ما كان قبل حرف الخلق يكون مفتوحا فانه ليس بلديم كحرف  
يحل ويحل ويحل ويحل ويحل واما ان كان فاء حرف خلق فلم يفتح في مضارع  
كخوف تاخر ساكن حرف الخلق في المضارع فلا يكون مستغلة وقوله بغير العت  
في نظر لان الالف لا يكون اصل في فعل فلهذا جازى الى الاخر ان الالف يعتبر  
المتعلقة بالعين فيمكن تشبيه كلامه بان يقال مناه ان الماض المجرى المتوق  
العين ان كان عينه اوله حرف خلق يفتح عين مضارعه وهو علم ان يكون  
حرف الخلق فيه اصلية او متعلقة فلو لم يتقدم له بغير العت لوز وكذا قال ودعا  
فانه لا يجوز فتح عين المضارع في مسلة ~~الاول~~ وسنذكر الى ما في اول عينه اوله  
حرف خلق بغير العت والالف متعلقة بغير الاء فلا يجوز ان يكون الالف لا جعلها

فان ثبت  
في المضارع  
بغير العت  
فان ثبت  
في المضارع  
بغير العت

كذلك في المضارع  
بغير العت  
فان ثبت  
في المضارع  
بغير العت

اذا



أما في بقية المقامات وركن بركن من التداخل في القوت بالواد والمنصوص بها والكسر فيها بالياء ومن قال طويحت والفتح ولو هبت والواو فتعني يجمع  
 تيه شاذ منه ومن التداخل لم يفتوا في المثال وجد في ضيق وتره في الضموم من

أول

الثاني

أولاً في طلب الباء بالفتحة فلو كان لا حلقها لزم الدورس وكما نعلم لا علموا  
 أن الباء تنقلب الفاء على تقدير فتح العين سوتوها فتحها أن يكون ح سوتوها  
 الحلق أو حلقه على فتح عينه لأنه بعينه واما في ثانياً فلفظة بني عامر والغصن ثانياً  
 ثانياً بالكر وركن يركن بالفتح من التداخل لأنه جاور ركن يركن مثل انظر في  
 وركن يركن على علم يعلم واخذ المصاحف من الاول والمضارع من ذكر حسب  
 الكسوف في تفسير سورة البقرة في قوله تعالى هذا لك الحشر والسلي انه قرأ الحشر  
 وبعثك بفتح اللام من التداخل ثم قال ومنه لغة غزالي يائي وذكر في قوله لا حلقها  
 انه تجري فعله فيك الا ان القوم الفاسقون بفتح الباء وكر اللام وفتح من  
 هلك وجعلك قوله ولزموا ان اذ كانت العين او اللام واذا وجب  
 ان يكون عين المضارع مضمومة نحو قال يقول ودعا ليدعو للمناجاة وليلا  
 يلبس ولا يتنقص هذا الجواب في ثانياً وعلى التخي لان الكلام فيما عني ضينه  
 متوج وكذا في جميع الكسوف مضارع الجحور والمنقوص الياس مخفاج  
 يفتح وركن يركن كذا في قوله ومن قال طويحت إشارة الى اعتراض  
 وهو ان يقال قد ثبت طويحت وتوهمت بالواو مع النقص فالوا طاح  
 يطح وانه يثبت ففتح كسر عين المضارع من الجحور العاوي فاجاب  
 بالضم في قوله من قال طويحت وتوهمت اذ قياسي ان يقال طاح يطوح  
 وانه يتوه واما من قال طويحت وتوهمت فلا يرد ذلك عليه ثم قال ومن  
 التداخل بان يكون الماضى من الفعل والمضارع من الثاني وهذا ضعيف  
 لانه ان ثبت بالياء فالماضي والمضارع منه والاولى ثبت التداخل لكن لو ثبت  
 طويحت اطوح بكسر الفاء في الماضي او طويحت اطوح بضمهم فيه لمحقق التداخل وقوله  
 افتح وانه اسم التفضيل فلذا لم يبدل قوله ولم يفتوا اي عين المضارع في  
 قبل الفاء ليلزم الثابت الاول والرفع الفاعل الموجبة الحذف وهو قوله  
 بين ياد وكسرة فيلزم منه واو بعده ضمة وهو مشتق ووحد جدد بالضم  
 ضعيف وهو لغة بني عامر قالوا يلمن لو شئت قد تقع الاول بضمهم تدع  
 الصوادي لا يجيد لك غلبه لا يقال نعمت بالماضي عار وبيت والغلبه في اللفظ

ان اختلف من فتح اذ بك مثله

وذا ان سبب وجب من التداخل ان طاح يطوح وانه يثبت  
 بالماضي والسين فالفاء في المضارع يثبت بالياء وان كان ثانياً  
 معاً في اللفظ لا يكون ثانياً في اللفظ يثبت بالياء وان كان ثانياً

بهم يبدل بفتح العار في

الفتح والاول طاح





من شأنه صحت ذلك في الفتح في الامني والعصم في المضاع لان من المعاني قوله وان كان على  
 فعله في قوله من شأنه صحت ذلك في الفتح في الامني والعصم في المضاع لان من المعاني قوله وان كان على

انتم فصل لان ذلك ليس في الفتح في الامني والعصم في المضاع لان من المعاني قوله وان كان على  
 فعله صحت العين في المضاع لما مر ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير  
 والمضاع منه حركته لا تحصل الا بالاضام احد الشقين الى اللزوم رعايته لتاسب بين  
 اللفظ والمعنى قوله وان كان غير ذلك اي وان كان الاخر غير اللزوم في الجود وهو السك  
 المزيد والراعي الجود والمزيد كسر ما قبل آخره في المضاع مخفوض يدرج وقابل وقابل واوهم  
 يخرج ثم استشر منه سكين الله وان كان اول ما صيغ ما وزايدة وهو ثلاثة ابواب الاول  
 التفعّل نحو تعلم فانه يقال في مضاعه يتعلم بفتح الدال او كسر اللام ليس امر مخاطب مضاف علم  
 يعلم اذا كفارة منبها في الفاخر بحركة التاء وهي قد ترفع الدال ليس لاجتماع الزمور عليها  
 في التعليل على ما قيل في غير افعال العلوب حيث لا يعمل بين غير الفاعل والمفعول كقوله  
 وان في التفاعل كقوله تعالى في مضاعه يتعلم بفتح الدال او كسر اللام ليس امر مخاطب مضاف علم  
 امر مخاطب مضاف على ما قيل في الثالث التفعّل ولم يذكره المحقق كونه مضافا فانه يفتح  
 في مضاعه ليدل على كسر الدال في بين امره المخاطب ومضارع دقح ولم يحذر  
 الضم المستحق للاضجاع الضميتين او للوقوف بهما وبين مصادر الثاني مما استشهد  
 المكسر اللام نحو صخر واخبرنا في مضاعه يحجر ويحجر بالادغام ويختص انه كان في  
 الاصل مكسورا فادغم له جمع المثلثين فذهب الكسر للادغام قوله ومضارع في الاصل ان  
 المضاع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الفاخر كان اصل مضاع فعل يوقل لكن لما اتبع  
 في المكلم فتركان خفت جذا فيهما وحمل فيهما وهي فيه الماء والياء والنون  
 عليه وقد ذكر في الهزلة في قوله شيخ على كرسية معهما فانه اهل لان يكون كما للضرورة  
 وروى في قوله الكلف في تفسيره قوله تعالى ليس بحكمة سبي لك ان ترفع ان كلمة  
 التسمية كرت لتأكيد ما ذكره من قال وصالحات كما يؤلفين وقيل لم يبق  
 من آياتها ثلثين غير ما ذكره وحكم كرسية وعبر ووطول او ودين الا في جمع آية  
 من العدة والخطام كسر من العيس والكلف كسر الطوف وسكن النون وعاد يحيل  
 فيه اللاحقة ومنه قول عمر بن الخطاب سمعوا من الله عنه كيف على علماء وواصل وقد  
 ادغم والفاضل المنقب طائفة لا يصرح وارادوا بعالي من الجدة التي جلبت انما في  
 من هذا النار بالكسر اي حرق واقعت القدر اذ جلبت لها انما في وقوله يؤلفين















لأنه من المتكلمين في هذا الباب من يقولون بأن المصدر يستلزم أن يكون له ما يندرج تحتها من الأفعال والصفات  
 شاذة من ذلك

كان من بين ما نرى من صائر إلى مجرى ولا يبره من مجرى من السهم والجح من الجاهلين بل مع المتكلمين  
 والكثرة والما كان ذلك قيسا لما مر من الناس إلى أن هذا مما افترقا بين  
 الجميع وهو المصدر المجرى والفرقة إلى أنها ليست بطول بذكره في الجرد في الميزان  
 ومنها أن يقال تركت المعنول والمفعول فاجاب بأنه غادر والمراد به أن العاقل ثم  
 ذكر الراجح في هذه المسألة أن المصدر لا يكون له ما يندرج تحتها من الأفعال والصفات  
 بناء على ما في النسخ من أن ما كان له من الأفعال والصفات فاما الثلاثي فاما أن يكون مجردا أو  
 فيه ما لا يكون فاما أن يكون له مصدره الأول فالأول لم يكن له مصدره الثاني وهو الثلاثي  
 المجرى والآخر له ما يندرج تحتها من الأفعال والصفات فاجاب بأنه غادر والمراد به أن العاقل ثم  
 أتت به وجوه الثلاثي المجرى الذي فيه التاء فالحركة والنوع على المستعمل والناظر في التوابع  
 كشدة واحدة لطيفة فالله في الحركة والناظر في النوع واما البوابة وهو الثلاثي المجرى  
 والراجح المجرى والمزود فإن كان في مصدره التاء فالحركة والنوع على مصدره المستعمل  
 والناظر في التوابع التي هي نحو استقامت ووجهة واحدة أو حسنة وإن لم يكن فيها التاء  
 فالناظر على مصدره هزينا فيه التاء نحو الظلقة ووجهة واحدة أو حسنة  
 وشذوذهم أن يتبعه آياته وليقته لعمدة لأنها من الثلاثي المجرى الذي له تاء في مصدره  
 أو مصدرها آياتا وتاء والتأسيس آتية وليقته فإن قيل إن كان الحركة والنوع  
 من هذا العلم فلم يجدنا في قوله واصل لا يندرج تحتها من الأفعال والصفات فاجاب بأنه غادر  
 لأنها في الحقيقة من الأفعال المصدرة لأن المصدر يدل على جنس الفعل تارة والحركة  
 والمركب والمركب وجميع التوابع فاجاب بأنه غادر لأنه ليس له مصدر فصل ههنا  
 ذكره ذكر في شرح المادى أن المراد بالبناء على التاء التي عليها التاء على الفعل بقوله هي  
 حسن الركبة فذكر كسب كان كسب كسب يعني أن ذلك على وجهه في الارب وهو حسن الطقة  
 أي أن ذلك إذا كان موقفا عنه صار حاله لم يطله المصدره لحاله وقت الاستعداد  
 وتقدم له إلى قبل عليها والميتة إلى له التي كانت عليها قوله حسن هو الزمان والمكان  
 أي الذي لا يكون منه الزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل منه مطلقا أي غير متعلق بخص  
 الزمان فاذ قلت مخرج فمفاد مخرج المطلق أو زمان المخرج المطلق ولم  
 يكون في المفعول ولا ظرف ولا متعلق زمان ولا مخرج السوم لئلا يخلو الالطلاق  
 يخرج م

الذي م

مصدره م

نوعان م





والواحد في الفتح مع اذ هو واحد في موضع وذلك لما قيل من المسافة بين الفتح  
والواحد منقوصة واما الفتح في الالف فتعني الاصل في فتح اليم و كسر الخاء و ما جاء  
بكرتين فخره اتباعا لكسرة الخاء كما قالوا من كسر كسرتين فخره على مخرج اليم و كسر التاء  
و ما جاء و كان اذ فعل بكسرتين ليس بالثبته قوله و هو المظنة اي الكسرة في المظنة  
لان هذا رعيهم العين فالعين في الفتح و مظنة التي موضع الذي يفتح كونه فيه  
وكذا المعبرة فتعني و هي ليس بليس اما الفتح فظنه لم يرد بها فتوقع الفعل و لانه  
على ان يرد المكان المحض و الفتح المكان الفعل و لانه و اما الفتح فظنه لان هذا رعيهم  
العين فالعين في الفتح لكن قيل اما كذا اليم فخره لواريد بها مكان الفعل اما لواريد  
بها المكان الخاص فلهذا ان التمر من الكسرة فتعني غير ما ليس خارج عن الوصل قال  
المصنف في شرح المعقل وقد تعرض على وجهها ما انما يتبع مع جوبها على التماس كالمعبرة  
و المعبرة مع محال لغتها كالمظنة و اما ما جاء على معقل باليم فاسمها غير جارية على الفعل  
ولكنها غير لغة فادروا و شبهها و ذكر في شرح الهادي ان ما جاء على معقل باليم يرد بها  
انها موضوعة لذلك و متخذة له فاذا قالوا المعبرة بالفتح ارادوا مكان الفعل  
و اذ هو صواب و اذ هو البقية التي هي كذا ان يقرنها اي التي هي متخذة لذلك و لانه  
المعبرة التي هي في السهم و المعبرة للموضع اليها لذلك و المعبرة كذا  
لان المعبرة اليها للسررب و اليها لان للسررب ما السهم فكل غيره للسررب فلهذا  
الاشياء لم يرد بها معرب الفعل اليها منوها ما تأخذوا فخرج صحتها عن مع ما هو  
الجارى على الفعل و ليلد على اختلاف من كان و ان يثبت في هذه الامور لادارة البقية  
و الفتح لعل على ان الهاء ما في نفسها و الظاهر ان معنى قوله ليس بليس ان ادخل  
الهاء ليس في السهم معطوف على السهم و هذا ليس في السهم كما ذكره في شرح  
المعقل من ان البقية قياسا و البقية غير قياس و هو بان كل معرب في ذلك في اللغة  
المجرد و ما عداه رعا كان او بدلتا بزمانية فكل على لفظ اسم المفعول كالمخرج  
و المخرج من مخرج و كذا لك السهم و كانهم مخرجا و مخرجة للفعل في الزمان فادروا  
على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر و المفعول بالفتح اخف  
فكان كذا و اذ كان و كان مفعول فيها من حيث المعرب و كان كذا لفظ المفعول الذي

و اما منزه

و اما منزه كبحر ولا يفرها و هو المظنة المعبرة في حال ليس فيها شيء و ما عداه في المظنة هو من

و الفتح

و اما منزه كبحر ولا يفرها و هو المظنة المعبرة في حال ليس فيها شيء و ما عداه في المظنة هو من















فت باب مثبت و ما روفا سنی و اذنا با النقص و اذ الالف متقلبة لوزا و اذ قلبت يا و كذا الالف لم تقبل في العربية و سبيلها في

صفت

منها و كذا كفتون انما طرية و تعفون عليها بال و سبيلها ما قبلها فلو مثبت  
فقط لا هذا القيل من غير رد الحذف لكانت تحت تاء الالف مثبت هي في  
حكم كذا في فوج الروفا و اذ الالف تحت زالت العوضه فزال حكمها  
فلذلك تعفون عليها كما و تكتبها كما و تحرك ما قبلها فتقول رخصه و بديهة و ميسرة  
بما اذ لم يمكن حمل الهم بال زيادة على ما و فاعل وان امكن حكمه ان لا يغير بال زيادة  
على الحذف فتقول في مثبت و زنه قيل مثبت و لو رد الحذف  
لقلت مثبت في ما و يجوز و هو اسم فاعل من ما و يجوز و هو اسم فاعل من ما و  
حذف عينه كذا في ك سا و اذ ليس في ثوب ما و كذا في بعض الحروف  
اذ حكم مسلم ان يكون الياء فيه كذا تبت و لذلك كتبت تعفون في الرفع هذا هو  
كبر الالف في الضبط ربت هو ربا يا بيات الالف لفظا كما تقول هذا قول في الالف  
فوليت و قد ذكره المصنف في حرف اصل لا يرد عند الضبط و هذا ظاهر المثال  
و كان هذا هو الالف و كذا في الالف المستوفى الى المصنف و هو انك لو رد  
الحذف لقلت هو ربة و هو سم و هو ربة ان تعال هو مفعول بالهزة كما تقول  
في الضبط قائم تو بتم و هو كذا الالف لان الالف حذف منه قبل قلبها فحذف و كذا  
الالف في الضبط فخرج بها في الكبر و اذ لم يثبت في الكبر لم يثبت في الضبط  
الواو و لو رد و ما و قد علم بالالف فيها و ما في الالف و قد علم بالالف  
ما و اذ صغرنا في ليس و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف  
اخذت واجبه و قد وقع فيها بعد ما و الضبط ما و جب بها الضبط و الا و عام  
او رد المصنف الى حكم الالف انما يقع فيها بعد ما و الضبط ما و جب فيها الضبط و الا و عام  
منه و ذلك في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف  
بآلات فيقول اذ اولي يا الضبط و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف  
قلت تلك الحروف ما و فبما لا عزيمة و عزيمة و كذا في الالف و كذا في الالف  
و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف  
انما في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف  
فكذلك كما في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف  
و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف  
و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف و كذا في الالف

قوله ما و الضبط من جانب الالف و انما في الالف

صفت فيه

و كذا في الالف













[illegible][illegible]

التطبعة ٢٥

دینار کلاں کلاں کلاں

بسمه تعالی  
تغیب الواو ادا غنظنه بعد الکسرة یاداد

فصل پنجم در بیان سبب و اثر









مستند  
وهو الاستدلال على النسبة بالظاهر

في جازم برب زيدا مع تنوين ب زيدا منسوب الملقى في قوله بالمشقة ليدل على النسبة لا مجرد مضافه من ٥

ولم يحسبوا لانها بخلاف النون والتصرف فيها ادخل في الاسمية من منزه وانما الاسماء  
لكنية التي لا تصرف في مع تقديرها فاعلم منه وغيره لتوطينه في معنى الحروف وحسب  
لكنية الفعل منه والاسم الفاعل على الفعل حال عمله فلا تقول جازم برب زيدا او جازم برب زيدا  
في غير وقت عمله نحو جازم برب زيدا في غير وقت عمله في غير وقت عمله في غير وقت عمله  
لا يحسب المنسوب من الى المنسوب اليه اولى من تلك الابدان والقياس وقايد لها  
فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة  
وكانت من حروف اللين لحقتها فقرة زيدايتها وانما اختلفت باللفظ لانها بمنزلة  
الاعراب من حيث الورد من موضع زيدايتها هو الآخر وانما لم تلحق الالف ليلصق  
الاعراب تقديرها بالاولاد لانه لا تقل وانما كانت مشددة ليلابيتس بالاولاد ليلصق  
وانما قال ليدل الى اخره ليخرج عن كونه اسما فاذن قلت هو ليدل الى اخره  
الباية المشددة لكونه معناه ان المنسوب الى ليدل الى اخره وانما لم يرفعه الى اخره  
هذا التوطين لوجوب الدلالة في تقديره ان يكون المنسوب اليه المنسوب اليه والمنسوب اليه  
الذي لم يرفعه الى اخره لانه لا يدل على نسبة الى مجرد عنها لانها واحدة وجواب الدليل  
انه لا يصدق على المنسوب اليه انه يؤول على نسبة الى مجرد عن الابدان لانه هو المجرى عن  
الابدان واذا لم يصدق ما ذكر في توطين اصدائها على اللفظ فكيف يكون اصدائها هو الآخر  
وعن الثاني انه من الظاهر البين ان المراد بالملحق بآخرة بآخرة مشددة هو المركب  
من المنسوب اليه ومن الابدان المشددة والمجروح عن الابدان المشددة هو المنسوب  
فقط فظهر انما ليس واحد ثم اعلم ان اغراضنا الى بيل على انه توهم ان الصيغة  
في قوله ليدل على الملحق لانه ليس كذلك بل هو عائد الى ~~الاولاد~~ اللاحق  
الذي يلزم من قوله الملحق ان قرى بالياء وان قرى بالياء فهو عائد الى الابدان المشددة  
اي ليدل اللاحق بالياء المشددة على نسبة الملحق الى مجرد عن الابدان قوله فليكن  
لا غيرت النسبة الاسم من مدلول الى اخره ما نزله الديرى ان قوله مدسقى اسم  
للبدلة ووسق اسم للرجل المنسوب اليه وغيره من حال الى حال لانه كان عريا  
من الابدان وانما كان اعرابه ما قبلها فصار عليها طرفت الى الاسم تغيرت  
سقوت وتلك التغيرات على حرس جارية على اليكس المطر في كلامهم ومعدولته

عن ذلك ثم ان المعصية قدم التغيرات التامية ولابد الزايع منها  
 الى غير التامية اما التامية فمما حذف تاء التثنية وهو واجب لانك  
 اذا نسبت رجلا الى خاتمة فلو بقيت تاء التثنية لكانت موصلة للذكر ولا بد  
 عليه ما قبل من ذلك فالتامية المنسوب اليه لا تليق المنسوب لان المراد  
 التام استنكر هو الجاءات تاء التامية في صفة المذكر والصفة يلزم اجمال التثنية  
 في نسبة موصلة الى موصلة كقوله امرأته بغير تاء التثنية استنكر هو اذ وقع تاء التثنية  
 وسطا وانما قد تاء التثنية لان التثنية لا يجب حذفها لان التثنية علم للتثنية  
 وليس العلم كذلك ثم اذا حذف تاء التثنية ولو دخلت بزيادة التثنية فلو وقع  
 الاسم صفة موصلة وجب اذلال التثنية الى المذكر امرأته بغير تاء التثنية وهذا غير ذلك  
 ومنها حذف زيادة التثنية والجمع المعصية او المسمي بها فالتثنية الى الجاءات  
 وصارون صوابي لان المعنى يحصل بالتثنية الى الموصلة فوقع الازالة فالتثنية وانك لو  
 قلت صوابي وصار يعني لمحت على الكلمة او اربع اصدوا بالحرف والاني باذنت  
 اما انما سمع بها فلو كان قوله اعراب الموصولات كما تنقل تفسري في جالي الرفع او  
 تجزئ في الاعراب على ما كان عليه كما تنقل في جالي الرفع فتفسرون على الاول تنهات  
 لانك خرجتها عن احكامها التي كانت لها فكانها لغير التثنية والجمع كمراد وتفسرون  
 وعلى الثاني فخذلانها احكامها بغير تاء التثنية وتفسري علم لغير موصلة العلم والتثنية  
 فلو فتح الثاني نه اذ وقع في سائر احكام التغيرات التامية فتقول الاسم  
 الذي يراد النسبة اليه اما ان يكون جمعا او لا فان لم يكن جمعا فاما ان يكون مذكرا او لا  
 فان لم يكن مذكرا فاما المذكورة في التثنية اربعة الاول ان يكون في الاسم كسرة  
 بحيث لا تناسب الى ذلك الاسم كقوله مع ياء النسبة كسرة ان او اكثر الثاني ان  
 يكون في آخر حرف علمه التثنية ان يكون في آخره حمزة بعد الفتحة التي ان يكون  
 على حرفين كحذف التاء والياء او اللام ويكون جعل اللام خمسة بان جعل اسم  
 الاول ما قبله تاء التثنية وزيادة التثنية والجمع ثم تذكر لغير اللام على الترتيب  
 الذي ذكرناه اما التثنية الاول فتقول في ضبطه لاح اما ان يكون ذلك الاسم على حرفين  
 او اكثر فان كان على خمسة حرف فاما ان يكون لغير حرف علمه الاول فان كان حرف علمه

كسرة غير موصلة للعلمية والتثنية او تاء



من ثم فليعلم النافع وتعرف اليه والواو من فصيله ونقوله هـ من هـ

وكتب له  
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤  
وكتب له

فمنه كسر الهمزة النوني من الالف الماركة انشء الله تعالى ما لم يكن له حرف علة فاما ان  
يكون فاره الالف مكسورا او لا فان لم يكن فاره مكسورا افتحت عينه سواء كان في الالف  
نحو شقوت في السبعة الشقرة وهي شق تيق الثمان اوله لم يكن كثر في كثر انه لتوالي الناس  
والكسرتين مع قلة حروف الكلمة وان كان فاره الالف مكسورا كالمثل منهم من فتح العين  
لما ذكرا وفتحهم بغير الكسرة لان اللسان يعمل في ثمة واحدة فلا تقبل وان كان على الكسر  
من ثمة اوف فاما ان يكون على اربعة اوف او على اكثر منها فان كان على اكثر فاعقل  
ومستخرج لم تغير الكسرة الفتحة ولا تشبه بغير منه وان كان على اربعة اوف  
فاما ان يكون قبل اوف المكسور او بعد حرف لين او لم يكن فان لم يكن فاما ان  
اوف الثاني من ذلك الالف متحرك او ساكن فان كان متحركا فاعطى ثمة الكسرة  
وان كان ساكنا فالافضه ثمة الكسرة فتقول تعلى لان عدد حروف الاسم كسرة  
فلا يخرج عليه الفتحة بفتح حركه كان حركه ولا ان ساكن يخرج من التحريك ففتحت الفتحة  
ومنه من فتح فتقول تعلى لان النوني ساكن فهو كالمعجم فصار كغيره وحكمه فاعقل  
ومستخرج وعطى ثمة الكسرة في فتح الهاء وهي ولكن ان نال كلام الالف  
بيل عليه فان تعدده وفتح النوني في نحو خلاف فتعلى وحذف لوط نحو  
لتقدم ذكره ثم اراد نحو تعلى فاما او على ثمة اوف من القسم الذي نحن فيه سوى  
الذي تقدم فيه على المكسور او فاره حرف لين ويكون في ثمة ذكر ذلك من بعد  
وهو البواني فانهم وانما قال على الافضه انه لا يذف في السبعين كذا على وسخا  
وعطى لانه لما اردوا ان حكم جميع ما كان على اكثر من ثمة اوف سوى المستثنى  
بالحال حكم غري وجاز في تعلى الفتح كما مر استر ان الحكم الجميع بخالفه على الافضه  
فان الفتح في تعلى ليس بالافضه هذا هو العلم بان قبل المكسور ولا تعدد حرف لين  
واما ان كان فاما ان يكون بعده او قبله فان كان بعده فليكن على مثل فعل او ففعله  
لكي اذا الكلام فيما لا يزيد على اربعة ولا يجره بالهاء والى هذا القسم استر اربعة  
ويجوز الياء ولما كان ففعل وفعل وفعل وفعل ففعله من قبيل وفعله  
لفظا وعلى ذلك جميعها فتقول اما ان يكون قبل الالف او لا فان لم يكن فعل الالف  
فتحذف منه الياء والواو وحذف الالف والضمه فتحة من قبيل وفعله وفعل

مُنْ

لنجدوه

عبدیط علی بیگ و مراد بیگ

संजीवनी मंत्र

ف. ٢٠٠

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تهران

وفصول

بشرط صحة العين ونفي الضعيف كمن في الضعيف فتقول في حقيقة وشدة خشي وشدة  
 وجدة شدة ٥ متن ٥

ومقول لكن بشرط صحة العين ونفي الضعيف فتقول في حقيقة وشدة خشي وشدة  
 وفي حقيقة وشدة خشي وشدة خشي فرقا بينهما والموت اولى بالخرق  
 الاستحالة اياه واما المتصل العين فلم يفرقوا فيه فلو اطلق في طويل وطوليه  
 لانهم لو اطلق في طويله لخرق الواو والفتح ما قبلها فلو قلبوا لم يزدوا في التغير  
 مع التغير ولو لم يلبسوا لم الاستحالة وكذا قول في قول وقوله واما المتصل  
 فلم يفرقوا فيه ايضا كسدي وقوي في المخرق والموت لانهم لو فرقا الى الواو  
 واما الاستحالة وقوي لاوي الى المتصل ولواو على الزام زيادة التغير مع العين  
 والحرارة الحارة ومعنى الحرارة العين ومن حقيقة اي وكذا في العين الياء  
 فيضطرط ان يكون مضاعف فتقول في حقيقة خشي وفي عينه وقوية عين وقوي  
 ولا يشترط فيها صحة العين لان حرف العلة اذا تحرك والغم ما قبلها لا يقلب العا فلو لم  
 المحذوز واما الضعيف فلا يفرق فيه قول في حبيب وحبيبه خشي لان احد  
 الياء يودي الى المتصل لو لم يدرع احد المتصلين في الاخر او زاده التغير مع العين  
 لو ادرع المتصل لكانت شديدي وطوليه بقوله بشرط صحة العين ونفي الضعيف  
 ولم يذكر كما اخرز عنه في قوله بهذا القول واما اخرز عنه بقوله غير مضاعف في حقيقة  
 نعم العا وفتح العين كذا في النسخ الاصل هنا ذكر فعل وفعله واما قول  
 وفعله وفعل وفعله فالجواب ان ثمة المتكثرة في سلبتي جدار واما  
 عطف عليه ونهه كانت ترادفها على حقيقة حاجتها بانها في ذوالعين  
 سلبتي سلبتي وعمرى جدي الياء واسد الى الكثرة فتح والتسلي من يكلم سلبتي  
 اي بطبيعة معراب من غير تعلم قال استنجوى بكون سانه ولكن سلبتي قول  
 وقيل في سلبتي وعمرى انما حصلت لذلك لئلا يسلبتي التي في غير المتكثرة  
 التي في غير الجلب قول وعمرى وعلوي هذا ان العين كما واروي اخرها على حقيقة  
 حيث حملوا الياء والياء الفتح كمن في حقيقة لكن ضم العين للفرق من هذا المنسوب  
 وليس المنسوب الى عبادة اسم رجل وكذا ضم الحيم اليه للفرق اليه لان الحيم  
 جديتان فالنسبة الى عدمه التمس بالفتح على الاصل وجديته كسدي بالغم والاعمال  
 استدل في عدم الحذف الواقع في الصورة الاولى الى الاصل واما الغم فلو لم

بشرط صحة العين ونفي الضعيف  
 في حقيقة وشدة خشي وشدة خشي  
 فرقا بينهما والموت اولى بالخرق  
 الاستحالة اياه واما المتصل العين  
 فلم يفرقوا فيه فلو اطلق في طويل  
 وطوليه لانهم لو اطلق في طويله  
 لخرق الواو والفتح ما قبلها فلو  
 قلبوا لم يزدوا في التغير مع التغير  
 ولو لم يلبسوا لم الاستحالة وكذا  
 قول في قول وقوله واما المتصل  
 فلم يفرقوا فيه ايضا كسدي وقوي  
 في المخرق والموت لانهم لو فرقا  
 الى الواو واما الاستحالة وقوي لاوي  
 الى المتصل ولواو على الزام زيادة  
 التغير مع العين والحرارة الحارة  
 ومعنى الحرارة العين ومن حقيقة اي  
 وكذا في العين الياء فيضطرط ان  
 يكون مضاعف فتقول في حقيقة خشي  
 وفي عينه وقوية عين وقوي ولا  
 يشترط فيها صحة العين لان حرف  
 العلة اذا تحرك والغم ما قبلها لا  
 يقلب العا فلو لم المحذوز واما  
 الضعيف فلا يفرق فيه قول في حبيب  
 وحبيبه خشي لان احد الياء يودي  
 الى المتصل لو لم يدرع احد المتصلين  
 في الاخر او زاده التغير مع العين  
 لو ادرع المتصل لكانت شديدي  
 وطوليه بقوله بشرط صحة العين  
 ونفي الضعيف ولم يذكر كما اخرز  
 عنه في قوله بهذا القول واما اخرز  
 عنه بقوله غير مضاعف في حقيقة  
 نعم العا وفتح العين كذا في النسخ  
 الاصل هنا ذكر فعل وفعله واما  
 قول وفعله وفعل وفعله فالجواب  
 ان ثمة المتكثرة في سلبتي جدار  
 واما عطف عليه ونهه كانت ترادفها  
 على حقيقة حاجتها بانها في ذوالعين  
 سلبتي سلبتي وعمرى جدي الياء  
 واسد الى الكثرة فتح والتسلي من  
 يكلم سلبتي اي بطبيعة معراب من  
 غير تعلم قال استنجوى بكون سانه  
 ولكن سلبتي قول وقيل في سلبتي  
 وعمرى انما حصلت لذلك لئلا يسلبتي  
 التي في غير المتكثرة التي في غير  
 الجلب قول وعمرى وعلوي هذا ان  
 العين كما واروي اخرها على حقيقة  
 حيث حملوا الياء والياء الفتح كمن  
 في حقيقة لكن ضم العين للفرق من  
 هذا المنسوب وليس المنسوب الى  
 عبادة اسم رجل وكذا ضم الحيم اليه  
 للفرق اليه لان الحيم جديتان فالنسبة  
 الى عدمه التمس بالفتح على الاصل  
 وجديته كسدي بالغم والاعمال استدل  
 في عدم الحذف الواقع في الصورة  
 الاولى الى الاصل واما الغم فلو لم









وذكرت ما سواها كشيء في باب فتح ما قبلها كما فعلت مع غيرها من الهمزة الجارية الياء والالف المشددة  
وقال يونس بن جابر في باب فتح ما قبلها كما فعلت مع غيرها من الهمزة الجارية الياء والالف المشددة  
١٢

ورن غيرت ما قبل قلبت واو وفتح ما قبلها كما فعلت مع غيرها من الهمزة الجارية الياء والالف المشددة  
ثم سبغ ما الجوزي يلهي مجرى روى يلزم زما فقه التعريف مع اجتماع الهمزة والالف المشددة  
السمان قد ورد في باب الفتح وان كانت ضمة فاما ان يكون قبلها  
يا مشددة لولا فان لم يكن حذف فيقال مشددة وان كانت قبلها يا مشددة  
كفي اسم فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
الهمزة كما في مشددة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
كانت سبغ ما الجوزي يلهي مجرى روى يلزم زما فقه التعريف مع اجتماع الهمزة والالف المشددة  
وكو ظنية ما في مشددة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
وكو ظنية ما في مشددة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
وعلى انما في باب الفتح واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
الهمزة كما في مشددة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
كفي كافي غير مشددة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
فيما لا فاعل فيه والما فيه ان يقال ان يكون قبلها ك وقلب الهمزة واو ان لم يكن  
فيقال في ظنية وعزوة ظنية وعزوة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
لان ما قبلها الياء والواو في ظنية وعزوة ساكن في عم متحرك وكان الخليل  
يؤيده في باب الياء دون بنات الواو لوجهين الاول انه محل طبا على علم لم يجمع  
البا آت فانه مستكبره والاني انه قد جاء مثل ذلك في الياء حيث قالوا  
في ظنية في النسبة الى سبي رنية وقوم في النسبة الى قرية وكسيرة الى سبي رنية  
بان اجتماع الياء آت وان كانت مستكبره لكن السكون بحيزه وعن الثاني انه مشددة  
لا يخل عليه ويبدو في الدال ش فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
ما في من الياء والواو والخفف المتطرفة شمع في المشددة وهي اما بعد الحرف اللامي  
او ان يسهل لولا لثة او الراجحة فان كانت يا تزد الياء اللامي الى اصلها وفتح ما في غير  
وقلب الاني رنية واو الراجحة جمع الياء آت فيقال في ظنية وعزوة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
في ظنية وعزوة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
كاجتماع الياء آت فيقال في ظنية وعزوة فاعل من جازي واو مشددة علت الهمزة لعلها من فاعل نسبت اليه  
وهو قلب البيت فان كانت بعد الحرف النسيه كفي وعزوة تقدم في القسم

حكماء

في الظنات

سورخ



منه بعد ثلثة فالكنت اهلية كرم بل ارجو في دهرى والكنت رابعه خدمت للرب وبكافى هم جل وما افوق بفتح بعد الكنت لثا يث قلبت واما  
بألف وجرى

كارت ٢

الاول وان كانت بعد ال لثه واليه اسما رتبه فالقوله بالهزة يا مشددة بعد ثلثة  
فلا يح امان يكون الباء الاخرة اهلية لغزارة فان كانت اهلية كرم فيها وجرى  
القول خدمت اهلها وقلب الاخرى وادراكا في غنى والى فى خدمتها استغلا وان  
كانت زائدة خدمت مع قبلها وتقال كرسى البض فمذه الباء هي بالهزة  
والى كانت قبلها خدمت وان كانت بعد الرابعة كجافى اسم رجل فانك  
اذا نسبت اليه خدمت الباء وابتت بياو النسبة وانما قيد بقوله اسم رجل  
لانه لو كان جفا رد الى الواحد كما سيجر والبعثى نوع من الابل ومجربا في غير معروف  
ونوع اسمره فلا يعرف البض كما سيجر مجابج لكن اذا نسبت اليه لوفت لان يكون  
نسبت من بيته الحكم لا تترك انك اذا نسبت الى جمل اقلت جمالى مفرقا ولولا  
غير بياو النسبة لم يعرف هكذا ذكر في شرح المنسوب الى الحصة وفيه نظر لانه ليس  
بجمع ولو قيل ان رد لو كان اليه الجمع لكان بعد اعتر التوجه يعرف بالهزة ثم قيل  
فيه ومن ثم قالوا راسيت بياو ولم يكن واردا على الزنه التي لا يقع الا جمعا يعني من  
جهته ان بالهزة نسبت من الالهيه لم يكن بياو وجمعا يشد يد الالهيه ومخيفه  
وارد لطريق الاخر ارض على قالوا ما على وما على وما على ولا يكون الا جمعا او نقول  
المعنى لا جمل ان بالهزة النسبة لم يكن داخل في بنى الكلمة فالوارد بياو بمعنى التوحي  
مفرقا ولم يحلوه من الصيغ التي لا يكون الا جمعا وهذا اقرب الى نطقه لكن ورد عليه  
الاخر من المعتم وكذا القول في النسبة الى الاله يعرف من مشغور خطه وذكر في  
الصحيح ان النسبة الى السمينه وهو بلاد العرب بمعنى وما بال مخففة والالف عوض  
من ياء النسبة فليتمتعان قال سيبويه بعضهم يقول بياو بالهزة ولم يذكر الحصة  
باني اخرة الواو المشددة بعد الثلثة كعوز والى اهل النسبة اليه مخزوى ولم ار  
نقل قوله وما اخرة ههنا ما فرغ من السمين الاولين من الاله اللطيف يفرغ في  
السمت الالف منها بالهزة ههنا بعد الالف ههنا بالهزة اهلية او اهلية او اهلية  
عن حروف اهل حروف الاله فان كانت لثا يث قلبت واو كرم زوى  
في حركات الكلف المعزاة اثنى من الواو ولم تكتب بالهزة يجمع ثلث بالآت الكثرة  
ومشده ضغاني في النسبة الى صفاء السمينه وهو باني في النسبة الى بياو اسم قبيلة والى

صغاني



وبالوسط اقصاه و الحذف اللام ولم يجر حذف وصل الى كان الحذف فاراد هو حقل اللام وجب رده كالجوي واخوي استثنى في حقه و هو سمي في نسخة هناك  
 حشبي من هـ

وما ليرد  
 ما يرد عند النسب اسم الذي صار الى حرفين بالحذف وذلك على مثل انواع ما  
 منه الرد وما يتبع وما يسوغ الدرل اما الذي يجب منه الرد فحذفان الاول بان  
 يكون متحركا لا وسطا في الاصل والمخفوف **للم** ولم يجر حذف من المخفوف  
 كالجوي واخوي واستثنى في است واصلته وهو الاست والواجب الرد اللام لوم  
 بردها لا خلاها بالحكم سبب حذف اللام وحركة العين لان الواو كذا لاجل بالنسبة  
 مع ان الحذف لوم وهو ما بل التفرات فان قلت قوله هذا متضمن لقولهم  
 دمي ودمي مع ان دما متحركا لا وسطا في الاصل والمخفوف لوم ولم يجر حذف  
 وصل قلت ان دما في الاصل فعل سكون العين عند سببوه والاضف لوم هو عند  
 المبرد فعل بفتح العين واستدل عليه بقولهم دمي يدعي دما كما فعل فوق  
 فوقا وحذف حذرا والصف منه دم كحذف فوق وها اضعف لجزا لان  
 التي على وزن فاعول منه فعل كان مصدره لك الفعل على غير وزن ذلك وجب  
 الرجل حجب جنبا اذا اسكى جنبه والفعل ما حذف من الحجب سكون الفعل والمصدر  
 فعل نفع العين فكذا في ما حى منه واستدل عليه بقولهم في التنية دميال وفعل  
 ان عطفنا على الاعتقاد تدم كلوما ولكن على اقدمنا ليعطى الدما فانه  
 لا اضطرار على اصله وقال المحقق فرسخ المفضل ان قولهم الدمايان ووطر الدما  
 لا يبرهن دليل الكونه شاذا وقال سببوه انه جمع على ما وروى كذا وفي طلبه  
 وظني ولو كان متحركا العين كذا لا جمع على ذلك وقال المبرد جمعا في انظاره  
 وما جمعه في المحل الكلام على نذهب سببوه الصف الى ان يكون المخفوف  
 فاراد هو حقل اللام كسبه وهي كل من حلت معظم اللون واصلا وشبهه حذفت  
 فاو ما كاسم واد انيت اليها رد الحذف لانه لوم ردعا وان يقال شبي  
 جميع الالات وهو مستكره او يقال شوي فلذلك يكره فيه تنبيه على حذف الواو  
 ان ليس في كلامهم كلمة فاهها ولاها واد الواو وادارد الحذف وجب  
 فتح العين لانه لو بقى ساكن لم يجر حذف الواو مع موجب الحذف ثم قلب لهما  
 واوا يقال وشوي واجاز الاضف وشبي بيسكو على الاصل كما في وشبي  
 والوقوف ان الواو في وشبي متوقفة بحذف ما حى منه قوله وان كانت

لللام في الواو  
 اللام في الواو  
 اللام



لا مة صيحه في الشروع فيما عتبه فيه الترو وهو ابطه كمنفان الدول ان يكون له م  
 صيحه والمخزوف الفاء كونه رصلا وعتة فاذا نسبت اليها يقال عيني ولا  
 المخزوف لانه لو ردت فاما اللدغة العين فيلزم تقاروا وموجب الحذف او  
 بغيره فيلزم التحريك من غير موجب مع ان المخزوف غير اللدغم التي اى في التغيرات  
 وكذا زني في زنة واصلها وزنة في زنة في ان يكون اللدغم صيحه العين والمخزوف  
 العين كسبي في رسمه والاصل سته في انما لم يرد فاقبس النسبة اليها ما حذف منه  
 اللدغم وبين النسبة الى ما حذف منه العين ولم يتركس لللدغم محل التغيير فنقول في الرد  
 وتوسه والمخزوف غير الى غير اللدغم سور كان فاء او عينا وجاء عدوي في النسبة  
 الى عدوي وليس هذا راء الفاء والمخزوف واللا موجب ان يقال في عدوي بل هو كالحرف  
 عين المخزوف في و ما سواها لما فرغ مما يجب فيه الترو وعتبه شرح في ما سواها هو  
 فنته اضاف للدول المخزوف اللدغم الذي سكن وسطه اصله ولم يوافق منه و  
 كذا في الثاني المخزوف اللدغم المتحرك الاوسط الذي عطف عن المخزوف منه واصل كايون  
 المخزوف اللدغم ان كثر الاوسط الذي عطف فيه عن المخزوف منه واصل كاسم واصل كوا  
 ما يجر وزني المخزوف لانه المخزوف ان كان غير اللدغم فاللدغم ان كانت كالحرف  
 داخل في عتبه ردة حيث انشأ اليه بقوله وان كانت لامة صيحه في المخزوف  
 غير عالم يرد وان لم يكن اللدغم صيحه فلا يكون المخزوف في اللدغم اذ لم يثبت حرف  
 العين الذي رسمه وقدر ثبته على تقدير ان يكون من باب ينوب فانه قال اللدغم  
 عبد الفاء هو لا يوجد في حذف عينه اكثر من اثنين منه ~~وهو~~ وسه وراشه  
 فالأكثر على ان لهما مخزوف من ثبوت اذا جمعت واجاز البوارسحان ان  
 يكون من باب ينوب لانه مخزوف لا يجمع ان يعود بعض الى بعض والنوب  
 السجى وليفه فانه قال بعض فانه قال بعض العطف في سره تعريف في  
 ما لك نقض لاهل النقص على انه ليس في اللغة العربية ما حذف عينه سوى  
 قدوسه ونبيه على قول فثبت انه لا يكون المخزوف حينئذ اللدغم فدخل  
 حيث نفي في ما ورد المخزوف حيث انشأ اليه بقوله او كان المخزوف  
 فانه لو امتثل اللدغم وجب ردة فثبت انه ان كان المخزوف في اللدغم

نوص

بأنه ليس بملك ما أصله الشك من غير اعتدال وجرى واهت ونبه كذا وابن عبد سبويه وعليه كلوى وقال ليس التقي ونبه كلوى وعليه كلوى وكل على هم

فقد اختلف في الواجب والمحتمل وان كان كان المحذور في اللام فان علم الشرط بانى بملكه  
مخرج للام وسط اصلا ولم يوفقى العزلة واما في ايقاعه مما يجب فيه الردى عزى لولا  
كما ذكرنا لانه لا امان في منق الشطر للدور او ان لا يوافقا جميعا وحكم الحاكم في ذلك  
لما في الدور كغيره ولا لاهل عذره وادعوا لاهل حله فان ثبتت ردت المحذور  
لأن اللام قابل للتغير وان ثبت لم ترد لان اهلها يمكن ان يبيع فلا يلزم من ترك  
الرد في خلافه بالملك بخلاف اب وان كانا في النية كما بين واهله من غير ان  
حذفت هذه الاصل ويكون حكمه حكم اب مصول متوى وان ثبت ثبتت هذه الاصل  
وتنزل ابى ولا يجوز ان يبيد بلزم الحسب من الاصل والموصى وانما في الثالث كاسم  
مصول اسمى سموى ولم يذكر المحذور والاصل المحسب ليس ما اصله الشك  
كغيره ولا لاهل عذره وادعوا لاهل حله وكذا في قوله تعالى عذرى وقدرى  
فقد اتى بها عذرى ووجه وانما لم يكن فذلك التفسير في عذرى حال النسبة  
وقد بوا ولم يكن في امر المنسوب اليه وقدره سكون مثل طوى في على كما نرى في طوى  
فكذلك في عذرى ثم قيل عزى المحذور على محمل كغيره لما كان موافقا في المحذور  
والرد على هذا الشخص ليس قوله وخت ونبه اختلف في النسبة الى اخت  
ونبت فقال سبويه هي كالنسبة الى اب وابن لان ان المحذور في النسبة فيقال  
في اخت اختى على بنت بنوى كما ينسب الى ابن بخلاف العزلة وعلى هذا يقال  
في كل كفى لان اصل كل على بنت ركوى <sup>وذكره</sup> فعلى بدل الواو تاء اشعار  
بانها بنت ولم يثبت بالالف لانها متقلب في الضبط والجر فاذا نسبت اليها  
وجب حذف التاء لانها اما ابدلت من الواو والله على ان ثبت كما عرفت  
في اخت ونبت عن المحذور لذلك وهو يخدم انهما فكذا اخت  
وراد الواو التي اقبل عنها التاء كما في اخت ونبت وحذف الالف كراهية اجتماع  
الواو في لوقيت واو واو اب آت لوقيت يا رفعا كلوى فقال ليس  
يجب التاء التاء في اخت ونبت لانها لما كانت عوضا عن المحذور فكلها  
اصل فيقال اختى ونبى ويجب ان يعلم ان النسبة الى ابنة ابى وبنوى  
اتفاقا اذ لا يجهل نسبت عوضا كان بنت حتى يتبين ليس وعلى مذمب ليس

كأخ ص

فكرك مشرب بالصلح كقولنا بطله وخسب في خمسة عشر على ولائيب اليه عدد او الحذف كان انما مقصود احوالها بين الذهن والى غير ذلك من غيرى ونحو  
 بعد منات وامر القيس بل جدي وامرني ه منى ه

١٢٥

يخرج النسبة الى كل كالتسبة الى جلي بالوجه النسبة لان التاء عنده كاللصل بهذا كله  
 على قول من يقول وزن كل فعلى واما على قول من يقول ان بيت غير عوض وان الالف  
 لهم ووزنه ففعل ففعل النسبة حينئذ ككسوى وفيه التوكيد لئلا يظن ان الالف ففعل  
 ويكون ما ان بيت متوسط فذكر فرسخ المنسوب الى الله ان النسبة الى كل عند سبويه  
 ككسوى لان التاء عنده لتمايزت فحذفت ويقلب اللام واو او فيه نظر لان هذا الكلام  
 يدل على ان وزن كل عند سبويه ففعل وليس كذلك لان المعنى هو في سبويه  
 بان اصل كل عند سبويه ككسوى ووزنه فعلى اقبل الواو واستعار ابا بيت قوله فلك  
 كاذب مع بيان التعيرات العاكسة في غير المركب سجع في المركب وهو افاض في غير افاض في  
 وغيره في مقتضى الحروف واقر ابر فالاف م اربعة بغير الاضطرار فينسب اليه  
 لا تستعمل النسبة الا كلمتين معا فخذوا ان بيتا كما قد فوات ان بيتا ولان الاسم  
 اذ لم يقطعه على كل اسم المركب من قبل تمامه فكان الباقي كانه مراد فكان افعلى كذا  
 من الفعل فلما لا ينسب الى خمسة عشر عددا لان الخرس حينئذ مقصود ان فلو قد  
 احدثا وحذفوا لم يحدف استعمل واما في خمسة عشر اسما فلا سمان بل كما علم  
 الاول بالسر والاختصار فكان ان في كل وال بيتا ولم يكن في الحذف افعلى واما الآخر  
 فان فقد الواضع بان في سجع مقصود انم افاض الى الاول فاذا نسب اليه حذف  
 الحذف كسبويه في ابن الزبير لان الحذف اليه وهو الزبير مقصود بعد قوله وبيت الابح  
 وان لم يكن في مقصود كما ذكر حذف الحذف اليه كسبويه في عبد الحاف وامر  
 القيس لانه لم يقصد الى الحذف والقيس واحدا فبعد واو اليه فليس لاني مدلول على  
 افاض في غير ذلك بل في كل ان في ليس له مدلول على افاض ففعل به ففعل به لك  
 وجاها في في عبد مناف قال سبويه سالت الخليل في قولهم عبد مناف عافر فقال  
 اما القيس فلما ذكر ذلك لا اهتم قالوا عافر حذفت القيس في في هذا الكلام نظر  
 لان قيل ان قول لا نعم ان ان في ليس مقصود في عبد مناف فان من اكرم ضم وقد قد  
 الحذف اليه واصحف اليه وتحقيق هذا الامر عاذا في الكسوف في قوله سورة البقرة  
 في تفسير قوله هو الذي خلقكم فمنس واهل ان الحذف هو ليس واما في خلقكم فمنس  
 قسوي وجعل من جنسها زواجا عربية في نسبه فلما انما بها الله تعالى ما طلبا من الولد حبل

اسنادي

أمرني



مع برادير الواحد في كتاب تصنيف صاحب دارالدين كافي ومعه نسخة من نسخة صاحب دارالدين كافي ومعه نسخة من نسخة صاحب دارالدين كافي

لله شركاء في انما هي الله حيث سمي اولادها الاربع بعبد مناف وعبد الوهي وعبد  
قصى وعبد الدار وذكر في حورسبة انه اضاف قصي ولديه الى صنيعة مناف والوهي  
وواحد الى نفسه وواحد الى دله التي هو ولد الندوة والابن جاع وانما كل من هؤلاء  
اصلا يستعمل كني الاطفال كابي عمر فان حكمه كذلك وان لم يخط بان الى منسوب  
الى رجل سمع بمروك من اصل الكشي العقدة الى ان في وانما هو بيت في نهج المراضة فلا وتتم  
في ذات مال ذوقه لانك تحذف الى انك منيت وترد الى اصله وهو ذوقى لقصا  
فتقول ذوقى كقصي وقولهم ذوقى خطأ وقوله وانما لم يخط من الموضع الى كنج  
وهو ما صحح او كسر اما المصحح فقد ذكر حكمه مع حكم التنية في اقل الباب لما وافق  
ما فيه الياء حكمه والافند موضع ذكره وانما المكسر فان كان باقى على معنى التنية وجب رده  
في النسبة الى الواحد لان الوصل بالنسبة الى الجمع الدلالة على ان بيته وليس الحسن عليه  
وهذا يحصل بالمراد فتع لفظ الجمع خاليا بعدد في النسبة من يعلم علم الواحد ليس وقضى وليس  
يكسر النظم في الصفح تحققي لغتين وفراغتي وتحققي بالقياس فلهذا وان لم يكن باقى على  
معنى التنية بل صار على وجه بناءه على لفظ فتقول في عاصد على ما جدي او عقلت  
مسجدي لم يحصل المقصد وفي الاضمار انما يرى لانه غلب حتى صار على حكمه حكم الاسم  
واما قولهم لا عربى فلكونه جاريا بحرى العقبلة والله ليس يحس لانها لانه عرب  
لان العرب سكان البوادي من العرب والوب عن الهم سوكان ساكني الحضر لان  
فلكان محبالة لكان المحو اعلم من محبة وانما حال ونحو لم يكن الجمع واحد ليس به  
محرر عابدي في عابدي وهو الجليل المتفرقة في ذلك لها وجبها قال اللغوي الطريق  
المتخلفة قال يقال صاروا عابدي وعابدي في تفرقت وانما لم يرد الى ما جازان  
مكون واحدة في السياس كما رددوا اليه في التغير لان ليس رده الى فعله او فعليل  
او فعلل اولى من رده الى آخره بخلاف التغير لان التغير لكل واحد وليست  
النسبة الى الكل واحدة وكذلك لا يرد الجمع الذي ليس على لفظ واحدة الى واحدة  
محمي سمي الى حسن قوله وما جازان رة الى الى ما فيه التغيرات الغير اليانية  
منهها تقدم كصنفان وفيها لم يتقدم كلابي في النسبة الى الذي وبدي في  
النسبة الى باقية وهذا في كسر الماء وفيها سمي منسوب الى المندوم وذي النسبة

في النسبة

السر في الخلق كبريت وعمل واسباب جمال فبقا، فاعل الفاعل بمنه ذكرنا ان كل ما ليس بواجب له وجوب واجب له وهو كاس

الثالث لأنه ليس المراد المنسوب إلى الثالث  
الذي هو بمعنى ثلثه

اي حرو و هذا في الدنسي وقالوا انوب مروى على العباس كانهم فوقوا منه من الانسان  
 و غيره و انزل في النسبة الى الميراث و لا يستقيم الا بالاختصار فقالوا انزل ثم ابرهوا الى الاء  
 العاقله انزل الى كما قالوا في ذي يزن اسم ملك انزل و انزل منسوب الى ثلاثة  
 مله على المراء و يخط منسوب الى ثلاثة و انزل باع و فاع و غيرها و منه قوله لم عيسى  
 و عيسى و عيسى في المنسوب الى عبد البست و عبد الشمس و عبد الدار قوله و كثر ما وقع  
 في المنسوب بشار الى كات ثيه و هي ثمان قسم على كثر مله البست التي او كان  
 شي من هذه الاسماء و حقته فكانت بدوهم و هو على فقال بالضعيف لان الضعيف  
 فكسر فقالوا الى البيرت و بالعبايات و البست الطليان و لصاحب العاج  
 و عظم القيل عولج و لصاحب كمال فقال قسم على ملاس الشي لعل صفه الكثر  
 و هو على فاعل كثر من الذي فاعل على عيسى كثر على العسل و انما هو اسم و شين الذي شي  
 و انكر كما انك تقول كثر و لا دور و ذلك قيل الفوق منه و من اسم العاقل انه لا كثر  
 اذا كان بمعنى ذي كثر و فاعل جمل على و فاعل على كثر و تعالى السما منقطر به  
 و ذوات المطار و الله لو كان معنى اسم الفاعل تعالى منقطر و قوله تعالى و بقره لا فارص  
 اي ذات فرص و الا تعالى فارصه و من هذا القيل رجل كاس اي ذي كثره و طاع  
 الذي اكل و هو ما يدوم به اي ليس له فعل غير انه يأكل و ليس و يترسب قال و طيسه  
 و في الكلام لقنص لبعيتها و اعد فاعل انت الطاعم الكاس قال الخليل و منه  
 عيسى راحيه اي ذات راحل العيسه و لا توصف براحيه غير فاعله بل بذات راحي  
 حتى يكون بمعنى راحيه و هو ليكل بدل على التاء فيجوز ان يحل و حلا على المانته كما في خلاقه  
 فيجوز ان يحل راحيه في بابا و لا يخرجه الخوض عنها و من هذا القيل طابق و طابق  
 معنى ذات طلاق و ذات صحن اي ان ذلك ثابت و حاصل من غير تعرض لحدوثها  
 في زمان حتى لو اردوا و الاء و على الاصل لا تواليه فقالوا راحيه الان و طاقه عندا  
 كالك لعل خفض الان و تطلق عندا انما راحيه الخليل و حله يسبوه على انه ضعف شي  
 او ان في اللان المراه شي لان و الحل على المعنى مبيع معبد و ذهب الكونين  
 الى ان سقوط التاء عن هذا القيل لا حق من معناه بالحنث و يبطل طرده قوله امره  
 حله و من صفه فاعله قوله رجل عائق و جعل ضام و امره عائق و فاعله فاعله





قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

احص  
مجموعها

كله في كل كتاب... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...







مذكر الكا من او موشا وما من بعض منه اذا صحح يبدل تغير ما ذكره هما الما للمنه بضم  
التغير قرب من التفسير لوللانه لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعده المذكورة في النسخ  
فما هو تسمان قسم جمع بالالف والواو وقسم جمع بالواو والنون وقدم فاجمع بالالف  
والواو اما لان الالكات المتعلقة به اكثر اوللن كل القمات من الالهي والموتنة  
والاصرفها اذا صحت ان يجمع بالالف والواو وفي جمع بالواو والنون منها خا  
عن القياس لما يسمي في الكلام وان كان في الاسم غير الصفة لانه لم يشرع في حذف الصفة  
لكنه كونهما يفيده كذا يحتاج الى الذكر في تحت الصفات فيقول اذا عرفت ذلك  
فيقول المواتث الذي يجمع جمع الصحيح فلما بالالف والواو والواو والنون  
فان كان بالالف والواو فان تحرك عينه فلا كلام فيه اذ هو على القياس وان  
سكن عينه فالتا والواو في معزلة اما ملحوظة او معزلة فافك انت ملحوظة فهو اما  
الاسم لو صفة فان كان اسما مضافا عطف اولل فان لم يكن مضافا عطفه اما  
مضيق او مكسور او مضموم فان مفتوحا فاما ان يكون معتلا العين اولل فان لم يكن  
معتلا العين ككثرة ورجية يقال فيه مكرات ورجيات ومع اليمين فرق في ال  
والصفة فان الصفة يتبع على السكون لما يسمي ولم يفسد اولل الصفة لثقلها بالفتح  
اجدر وجا والاسم لان في ضرورة الشعر فوسه مستترية النفس من رقتها واما  
معتلا اليمين فيبقى كونه ويقال بهيات لانه لو حركوا فان قلبوا الف لزوم زيا لثقلها  
ولان لم يظنوا لزوم الاستتقال وبنو هذا على سوى بين المعتل وغيره فيكون حين  
ايضا ولم يعتبروا الحركات لعروضها قال فابا لم في صفة النفا من نحو بهيات ورج  
اسم فاعل من قولهم قاوب اذا جازوا ولول لليل قول وباب كسرة لما فسر  
منه مفتوح الفاء في مكروره وهو اما صحيح اليمين واللام اولل لانه فان كان  
صحيح اليمين واللام لكسرة وي القلعة من النسي لاسم فخر عينه للفق المذكور  
بوزان تكون تلك الحركة فتحة للصفة وكسرة للاتباع للصفة لعدم مقدرتها باللام  
يلزم فخر ويقيم نحو ذالك كونه يسمي وان كان من معتلا اليمين كدعته وفي الظاهر  
اللام ليس فيه الرعد والبرق وهو يائي فقولهم تدعيت السماء وبرقا  
هكذا ذكر في الصحاح واطلق انه واري لما سبكره مثال الهاء في يوقه فيجوز

فان كان بالالف والواو  
فان كان بالالف والواو  
فان كان بالالف والواو

فان كان بالالف والواو

فان كان بالالف والواو

اللام



كتاب سنة جازية يزيلون وتكون وتسنوات ومضوات ونبات وهبات وجازية على أمير كالم من ٥

عزات كاني ديات واليه ابل التي عليها والاحمال ليس يسبويه على الال الرب لايج الايج  
جمع على كسيرة وعلى البوز مدني جمع ارضي اروضي وزعم ابو الخطاب انهم يكونون ارضي وارض  
كنا لوانا لوانا والارض ارضي على غير الكسيرة دياتي جمع غير غيران قوله ودياب  
سنة كاني ديات بالان والاسماء الموضوعة في جمع بالواو والنون منها  
وهو قسمة قسمة لا يكون مخدوف اللام ولم يذكره اذ لم يتفق به غير محبت وقد علم مخدوفه  
وقسمة يكون مخدوف اللام مشرع فيه وذكر من الالحاق المتعلقة بالاسم المخدوف اللام  
التي فيه التاء ما جاسب هذا الموضوع وقسمة تارة قسمة بالواو والنون وقسمة  
جمع بالالف والاء وقسمة جمع على الفعل اما الاول فانه ما يغير اوله كسنة وسنة  
في جمع سنة وقسمة واصل سنة سنة بدل سنوات او سنة لغة لهم كانت الالف  
مسألة وسنة النحلة انت عليها السون والالف عودان طويل وقصر عليه  
الصبيان فلهذا الذي يخرجه والالف الصغرة التي تنصب والاصل ملووه فلهذا  
مها اللام جمع بالواو والنون عوضا عن النقصان وكسر السين وقسمة تنبها على  
انها لم يجز جمع زبد ومسلم لان جمع الالف الحقيق لا يكون فيه تغيير ومنه ما لم يغير اوله كسنة  
في ثبته والاصل ثبته وهي الجماعة فلولون في ثبته الفاعل فلولون في ثبته الالف فلولون في ثبته الالف فلولون  
الاء وعدم التغير واما التي وهو ما جمع بالالف والاء فانه ما لا مخدوفه كسنة  
فجمع سنة ومضوات في جمع عفته وهو قطعة من الشيء قوله تعالى حبلوا الزمان عصفور  
يقيل هو من عضونه اي بقرته لان المشركين فرقوا انا فليعلم فيه فلهذا كذا في آخره  
فنقص الواو وقيل بل ينقص الاء والاصل عضونه لان العضنة في لغة ترس السحر ولو كان  
للم ح عاقبة ومنه ما لم يرد مخدوف كبات في جمع ثبته ومبات في جمع ثبته واهما  
هنوه واما التي لث وهو جمع على الفعل فلولون في ثبته الالف فلولون في ثبته الالف فلولون  
بالتركيك فثبت على ان يكون كالم في جمع الكسيرة وهي الالف ثم قلبت الواو بالواو والالف  
ثم اعلى علل فاصي فلولون في هذه ام ورسيت بالهمزة فلولون في هذه ام ورسيت بالهمزة فلولون  
كالم فيه بناء الواحد وفي بعض الاماكن قوله وادخلوا باب ثمة الى ما لم يسلم  
بنا الواحد لسقوط النون وركب العين فلفظ عدوها الكسيرة في جمع الصحيح ملك  
لم يركب العين ولم تحذف النون ومنها اللام بعد حرف الالف والاء فلولون في جمع فلولون

سنة يزيلون وتكون وتسنوات ومضوات ونبات وهبات وجازية على أمير كالم من ٥





























انما هو في الواقع مطلق وفي الموضع قبله في كل موضع في كل وقت ولا فرق بين وقت وآخر ولا بين مكان وآخر

المحمود بجزء الالف والآخر جملات في جميع حركات جميع حركات البهائم وعلم ان جميع  
 الجمع لا يخلق على اقل من ستة كما ان جميع المفعول لا يخلق على اقل من ستة الالهة والالهة قال  
 بلطف قد المعينة للبرية ليعلم انه لا يطرد في سائر كنه في جميع القصة ومثل جميع الكثرة  
 الاله الالف والآخر له التماثل كين من التماثل كين فاما ان يكون التماثل  
 في الوقت اثنى الالف فان كان في الوقت فيقتصر مطلقا الى ان يكون في  
 الالف بغير مدغم ولا يبيح الى كل حرف ليس بغيره لان الوقت على الحرف سادس اكره  
 لانه يمكن جوصه وتوفر الصوت عليه فان كان اذ ~~الوقت~~ وقت على عمر ومكمله وحوت  
 للاربع التكرار وتوفر الصوت عليه ليس له اذ وصلته بغيره ومنى اذ جربها بالذات  
 الصوت لان اخذك في حرف سوى المذكور لشيء عن اتباع الحرف العمل صوتا  
 فبان ما ذكرنا من حرف الموقوف عليه اتم صوتا وقوى جرحا من المبرج فستدرك مسد  
 اذ كان في جرحا مع السك قبله كما في علمه لان الوقت على الحرف مطلق فاعلم ذلك  
 فيه وان كان في المبرج فذلك هو الذي صور ذلك الموضع منها ان يكون الاول من حرف ليس  
 والآخر في ان يكون مدغم فيه ويكون في كلمة في علمه لان حرف الحرف اذ يمكن السمي  
 حرف ليس ثم اذ جرحا في كل قبلة حرف مد وكل حرف مد حرف ليس ولا يمكن الالف  
 حرف مد ابا والبار والاولا وماره حرفا ليس كما في قول وبيح واخرى حرفا مد كما في قيل  
 وبيح وثالثه ليست حرفي ليس والآخر مد بل كما في المبرج والصحيح وذلك اذ حرفي نحو وعد  
 وبسبب ذلك اذ في كل حرف من الحرف وكبراه لظنون على نزه الحروف حروف للذين  
 مطلقا فاما محمول على نزه التفضل اولى منه السمي كما لو لم يسمه واما جرحا التماثل كين  
 في نزه الصور كما في حروف للذين والذين الذي هو جرحا الى السمي باب كين لعدة  
 مع ان المدغم فيه محرك مبين ان في السمي كلاس كين فلهذا حق التماثل كين  
 الحاصل السكون والحرف فيصير حافته وتمتد محمول فادعوا التواضع في كل حرف  
 على كين في كلمتين كقولوا اذ اذ انا فانه يحذف الى كين الاول كما سيجر اصله اى  
 اختلاف وتداخل فادعت الى ان في الدال والهمزة لا يثبت ليس الا بعد ايهما ولذا قال  
 اذ انا وفي اذ انا وفي الدال الالف جرحا الى الصبح بفتح الالف فيقال وفي اذ انا  
 ادعت الى الدال ثم اعلم انه يحذف التماثل كين فادعوا جميع نزه الحرف

حركة  
 حركات

تدرا دنام



فيما لا في غير الحس ورايهم فظاهروا ما فيهم كذا كذا لاجل ان الحذف ليس هو ال  
بين بين فربما سبب ال كثر ثم اعلم ان اللغتين الى الله تعالى الله عن كل وجه الى الله  
فما حذفت حرفا انتقدت قوله فو حذفت وحق وحق وحق وفي الله الله لا يجوز ال  
لله عوض عن حرف القسم لما بينهما وبين الواو من التناسل في الطرف في  
الحذف فاما حرف القسم باق وذلك لا يجتمعها بخلاف الحذف فانها ليست عوضا  
بل هو حوارج من سبيل وفي غير ما ذكرنا من الصور لا يغتفر التقاء ال كين في قولهم انتقد  
حلقا البطان با نيات اللف فذا و التقياس الحذف كما تقول غلظا الامير  
وثوبا ربحا فانك لا تتلفظ فيها باللف لوسس وازوجحت حلقا البطان  
با قوام و جازت نفوسهم جازعا الادانم في هذا المنزلة لم يجدوا ابدا لا تتلفظ الحاد  
يتحقق التثنية في اللفظ والبطان اطوام الذي هو تحت لطن البعير وفي حلقا  
فاذا التفتة دل على نهاية المنزلة وقيل ان اللف ان يجمع الارب فبسط  
لطان وحده و رتبا حذفت الحركة حتى يتحقق حلقاها ولا يقدّر رتبه الحروف  
ان ينزل في رتبه وهذا المشكل يعرف في رتبه الارب وتعاظم التثنية فان كانت  
غير ذلك الى غير المذكورات فبذلك بعض ما ذكرنا ونقول التقاء ال كين لما ان  
ليكن في الوقف وفي الارب فان كان في الوقف مفعولا مطلقا وان كان في الارب فاما  
ان يكون في معنى من الصور المذكورة او في غير ما فان كان في معنى من الصور المذكورة  
فمعهم انهم لم يعرفوا وان كان في غير ما فاما ان يكون اول ال كين مدة او غير  
ونحن بالمدح حروف لين قبله حركة من قسم فان كانت مدة حذفت سواء كان ال كين  
في كلمة او في كلمتين لانها لا الف او لو او يا فان كانت الف فذلك هو الحذف  
لانفتت همزة وان كانت واو او يا فلو حركتها لم يزد و مضومة قبلها فحتم  
او يا ومكسورة قبلها كسرة وذلك مستثقل فتعين الحذف وانما حذفت الارب دون  
الثاني اما في حذف وقل وبع فذلك حذفت حرف الحلة اولى لقوة الصلة  
للكلمة حذفت الارب من لم يحذف ولم يقل ولم يبع لانه لو حذفت لصار لم يبع ولم يقل  
ولم يبي وسقط العين اذ العين ب كين فتبقى الكلمة المعربة على حرف واحد  
اصل وحذف حرف وقل وبع عليه ولما في البواقي فذلك هو حذفت ال كين

اي من قومه

وقال

وقيل ان ال كين  
ان حذفت الارب  
وال كين

القول







الاول قبل اخشون وخشيش في اخشون وخشيش فانه لا اجمع الواو والباء كين  
مع كون ان كيد حرك ثم انكسر الى الوق بينهما وبين نحو خافق وخشيش في حفت  
واخش حيث لم يولد والمخزوف هناك بان النون فيما نحن فيه كالمفضل  
لان الصير فيه بانه وفي خافق وخشيش ليس كذلك وقد عرفت ان النون  
مع الصير البارز كالمفضل ومع المستتر كالمفضل وفي المتصل كالمفضل والمخزوف  
لان الحركه فيه كالحركه لا لقابل كالباء بالكلية كما قالوا فكذا ههنا ولولا عطفوا  
مخافه حفت فاولوا خشيش برحوب روابا لمخزوفه ثم حذف الواو والفاء كين  
او فقول فاولوا خشيش وهو ظاهر ويمكن ان يكون قوله كالمفضل استره الى انهم  
لم يسبقوا الفاء الى كين ههنا ولم يجلوها نحو نصته مع ان الاول حرف ليس والباء  
مدغم او ليس كين في كلمة لان النون كالمفضل لما عرفت وقال ان رجع في تفسير  
قوله ومن ثم اي دمي اجل ان نون ان كيد كالمفضل في اصل الكلام على ما ذكره المفسر  
اي لاجل ان نون ان كيد كالمفضل قبل اخشون وخشيش لانه كالمفضل وفاده  
ظاهر لا يخفى **والذي هو الظن** اي حرك الاول في جميع الصور الذي هو الظن الى  
الآخرة وهو كل موضع اجمع وليس كين بالكل الاول لغرض فلو حرك لزال الهمزة  
الذي لا يجزى سكن بغير اعلا مستدقة لا فائدة فيها واصل الظن ان الظن بكسر اللام يكون  
انما في شبهوا ظن بكيف فاسكنوا الدم فانتى ساكن فحركوا الفاء ففتحوا  
انما على كسر كسر المخر كانه الهاء وهي فتحه الطاء ولانهم كسروا لزم ما مر منه في الساكن  
الاول وهو الكسر وكذلك قول ان عرجبت للمؤدوس لرب وذي ولد لم يلد  
الربان **والفائدة** سودا في حروفهم مجله لا تخفى لان **ويكن في حفت**  
سببه **ويكن في سبع** صفت وثمان فاني اصل لم يلد لم يلد ثم كسرت اللام  
تسببه بكيف فانتى ساكن حرك الاول بالفتح لما مر طراد بالهمزة وعسر وندي  
الاولا دم عليها السلام وندي سببه الى الاخر القم **وفي ردو** ولم يرد والاصل اردو  
ولم يرد في نعم اسكن الاول وحرك الباطل لغرض من الادغام وهو التحقير والاعمال  
الحجاز بقول ان اردو ولم يرد على الاصل من غير ادغام لان طراد الادغام ان لا يكون الثاني  
ساكن **وبنوكهم** لم يمتروا السكون لودهم ثم انكسر الى العاقل المتعدي حركت الثاني بقوله فاف

ما قبله وكسرت نون ساكن فحركوا الفاء  
لأنهم لو حركوا الاول صم





مكس استغنى به كوار العلم والفتح في ردودهم رد جند نور والقوم على الكسر وكو جوب الفتح في خورقها والفتح في خورقها على الاصح والكسر لغة فكل واحد منهما يطلب في كوار الفتح والفتح في كوار الكسر  
 والفتح في كوار الكسر والكسر في كوار الفتح والفتح في كوار الكسر والكسر في كوار الفتح والفتح في كوار الكسر والكسر في كوار الفتح والفتح في كوار الكسر والكسر في كوار الفتح والفتح في كوار الكسر

اولى دز كوار او الجحيز له ورو العبر على كوار الحلة مصطفو الدل ان كوارها لاد ان على  
 الجمع المذكور وهذا قبلها جوف مصنوم وهو ادم الحكم وكسرت في غير ذلك كوارها لاد ان على  
 ولو اطلقت التلقف ثم سبكت كل منها لبا جرتها وكسرت واد جرتها  
 النعم وحلت في كوارها استطفق وهو قليل ويجوز النعم في كوارها معارضة مصنوم  
 الدين للاتباع والفتح الحذف والكسر على الاصل بخلاف ما اذا التوسكان بعده كوار  
 النعم فان المحتاج الكسر لانه لم يدغم وقيل اردو النعم لزم الكسر فلما اردو نحو التوا الثاني  
 على حركة ومنهم من يفتح قال جريه ثم التايل بعد كواره اللوى والعيش بعد اوليك  
 الياهم وقد روى ثم الكسر لغيره ومنهم من يفتح وهو قليل وكو حوب الفتح في كوار  
 روك الساب الالف اذ لا جعنه والعزم في رده تناسب الاول وانما قال على الاصح  
 لان ما قبل الاول لا يجب ان يكون من حسنه فلذا وقع فيه الكذوف والكسر فيه لغوي  
 لان الواو تنقلب بالفتحة الهاء فلا يتغير الاستكراه وعللها انقلب في كوار الفتح  
 وكو حوب الفتح في كوار من مع لام التوليت الكثرة الاتقال فلو كسر لانه جع كسر فان  
 جها هو كوارها لاد اصغف فيه الفتح والتم او انهم كسروا لول من عند ملقا لانه كل ساكن  
 سوى لام التوليت في عند مفتوحة وعن على الاصل فانهم لم يروا لونه عند ملقا ه  
 ال كن وعن الرجل يفتح مصغف وكانهم كوار السنون بالفتح لاتباع حبه الجيم كواره  
 تعالى على النور اكان الاني حكم ال كن لاد لم دغم ساكن والساكن يرتفع بها وهو جده  
 والجحيز عن الرجل يفتح لاتباع لان الاتباع ليس بالاصل وانما يفتح ما ورد عنهم ولا  
 تعالى عليه قوله وجها في المغفر يسجد في الوقت ان سا والدين في انه يجوز الوقف  
 على النور فيها وجها ينقل او كسر ولما ردت سا في انه اذا وقف من غير نقل الحركة والنق  
 ساكنان فبعضهم يجوز حركه الاول كركه الثاني للوقف ويعتدل هذا النور ومن النور  
 ولم يات ذلك في رايه النور والكبار والمحروطين بال كن اي بالحركة التي سكنت  
 لاصل الوقت اي بحركه ساكن للوقت الاعلى صدق فذلك للرب  
 في النور والسا كيمي مع انه معتق في الوقف والنور النقا الطائرا الجسة ولذا كوار  
 الالف في دابة رت به ففارت اخره وهذا اذ لم يمنع مانع فلم يغيروا في ما روي  
 بعد الفرة عليها وتعلل الهم عليها مع صم ما قبلها قوله لاد بدلا ال كن ما يحل حركه



كانت غير موصوفة كيم عمرو والمخبر كما يتحمل حركتين غير حوارة كمين عمرو واوقف النبي  
يتبدل به لا يكون الا متحركا لان الحروف المنطوق بها ما يعتمد على حركته كالباء كبر ادع على حركتها كما لا  
كيم عمرو او على السين قبله بحري حركته كبا ولبنة وصا وفلصبة فتبي فقد نهى الله تعالى  
تعدد الكلام وتعدد التجرية ومن انكر ذلك فقد انكر الحمان وكبر الحس وبعضهم يجوز  
الابتداء بالساكن لان اللفظ ما يركب كما يحيل بعد اللفظ بالحرف وتوقف السكت  
على ما يحيل بعده كحال وجوابه منع انما بعده على حركته واللا اطلقت الابداء بالحرف  
من غير الحركة وانه حال في المراءى الابداء الاخذ في التقى بعد الصمت لا الاخذ في  
اللفظ بالحرف بعده كالباء الذي قبله كما تحيل بعضهم حتى الزم وقوع الابداء بالساكن  
والوقوف في الضامة هذه الابداء ويجب ان يكون علامة هذه علامة الابداء  
فلو وقف على متحرك كان خطا على الموقوف عليه لا يكون الا ساكنا اذ في حكمه  
الا ان الابداء بالمتحرك فوضى لما بديا والوقوف على الساكن استحق في عند كل  
الساكن من تراوفا اللفظ والحروف والحركات فانه كان وقوع  
بغيره التوقف في كلام الترمي ووقع حرة الوصل فيغير لا يحير مواضع الوصل لم يعلم  
ان ما عدا ما حرة قطع فتقول ظهر لك الابداء لا يمكن الا بتحرك فاعل الكلمة ان  
كان تحركا فظ هذا ان ساكنا فتحت الى حرة الوصل فذلك يجوز في الاسماء  
والافعال والحروف اما في الاسماء فعلى فربس سماء عرف فاسر كما ان في غيرهم  
اسماء الاول ابن واصله بنو كحل لتوالم في جمع ابناء وافعال في الاصل جمع فعل  
فاعل بحرف اللام ولكن الدليل ما وجدنا عليه النمرة والثاني ابنة وجمعها  
بنو كسيرة لا يامونته بن حكم حكمه الثالث ابنم بمعنى ابن وليم نايده الداء  
والكلمة كافي زرقم بمعنى اللزق وليست بدلا من لام الكلمة كافي ثم والدلائل كانت  
اللام في حكم التانيث فذلك يحل الى اخره الوصل وتبع لونه ميم في اللزق فتقول  
نواليم ورايت ابنا ومررت بابنم فتوقيب حمار في امر الرابع رسم واصله  
سمنونيز فتوقفت الواو لا تستقام لم تقب الحركات اللزقية عليها  
وتنزل كذا الميم الى السين لتتاقب تلك الحركات عليها واولي اخره الوصل يذا  
منهيب البحر من وذهب الوصل ان امله وسم اي علامة لان اللام علامة





